الجمـــهورية الجـــزائرية الديمـــقراطية الشـــعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف–المسيلة–

كلية الحقـــوق والعلوم السياسية ميدان: الحقوق و العلوم السياسيـــة

قسم :علـــوم سياسيـــة شعبة: علـــوم سياسيـــة

رقم:..... تخصص :إستراتيجية وعلاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب:شريف عبد الحكيم

تحـــــــت عنـــــوان

تحديات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة القرن الإفريقي - بعد الحرب الباردة -

لجنة المناقشة:

د/ ملاح السعيد	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيســـا
د/ منصور عبد النور	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
د/ اسماعيل زروقة	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشـــا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

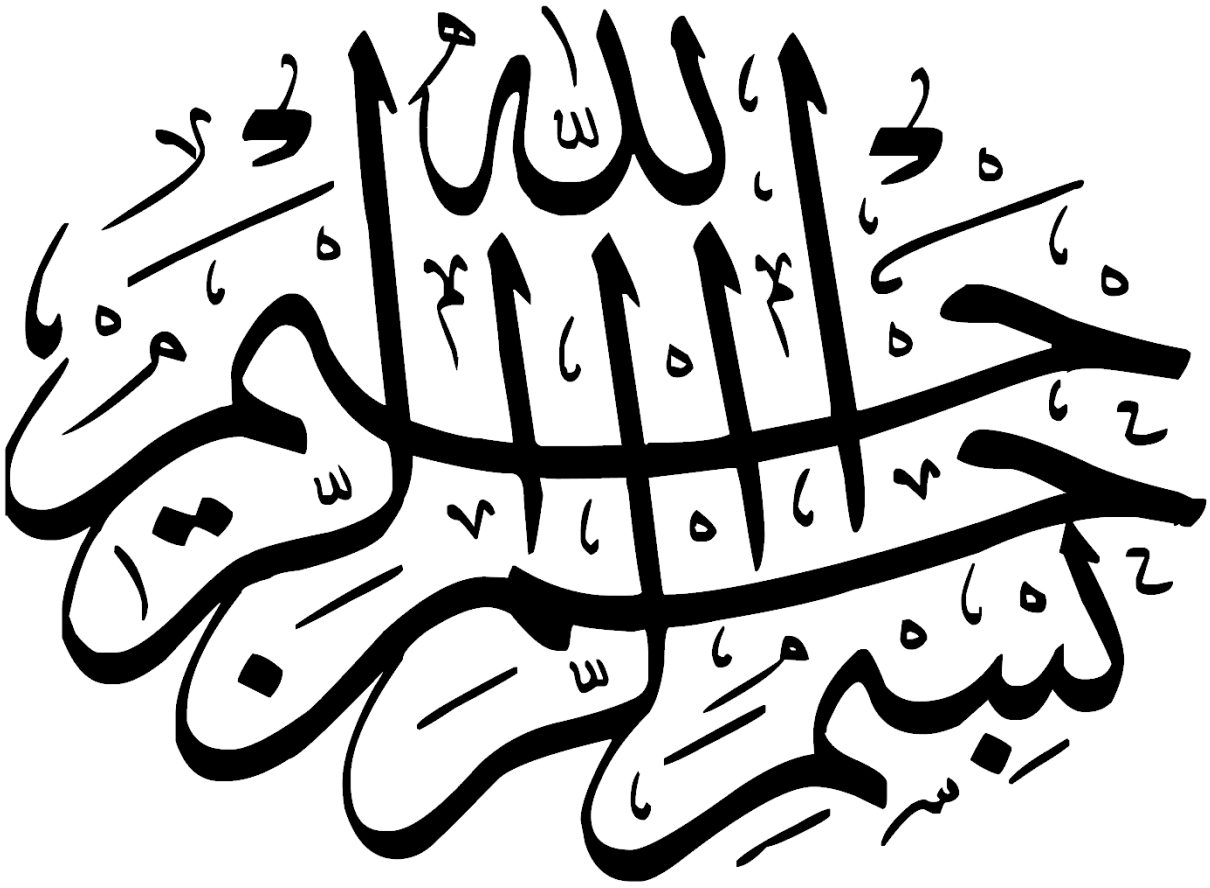
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــــــر وتقديـــــــــر

الحمد لله الذي بذكره تطمئن القلوب ،وبشكره تدوم النعم الحمد لله حتى الرضا وبعد الرضا ،الحمد لله على توفيقه لي في إنجازي لهذا البحث العلمي المتواضع وأصلي وأسلم على خير المرسلين صل الله عليه وسلم وبارك عليه

أتقد بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل "ميلاس محمد الزين" الذي تكرم علي بالإشراف على مذكرتي ،إذ لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة فجازاه الله كل الخير

كما أتقدم بخالص الشكر و الإمتنان إلى الأستاذ المحترم الذي له الفضل الكبير في مسيرتي الدراسية في الجامعة "بوعيسي حسام الدين" فجازاه الله كل الخير .

وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة .

وأتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إثراء هذا البحث العلمي المتواضع

إهـــــــــداء

إلى التي كانت دعواتها نور يضيء دربي ،إلى التي ضحت بالكثير لرؤيتي دائما الأفضل ،وإلى أعظم عاطفة في الوجود مهجة القلب وهبة الرب ومنارة البيت أمـــي الغالية أطال الله في عمرها وحفظها.

إلى الذي رسم بكفاحه أجمل أحلامنا ،وشيد بشقائه صرح الفلاح أمامنا ،إلى الذي كابد المشاق وصارع شدائد الحياة من أجل أن نحيا ذو الجبين الأسمر أبـــي الغالي أطال الله في عمره وحفظه .

إلى من روت شفتاي بكأس منهم تحمل لحن الحب نشوة أعز وأغلى من في الدنيا إخوتي وأخواتي وأولادهم وكل العائلة والأقارب و الأصدقاء

إلى الأرواح الطاهرة في السماء العليا أخـي صلاح الدين و جدي وجدتي رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته.

إلى كل من أحب الله ورسوله ثم العلم والعلماء والوطن

وفي الأخير أرجو من الله أن يجعل علمنا هذا علما نافعا للبلاد والعباد.

مقدمة

مقدمـــــــة:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا من أكثر المناطق أهمية بفضل مكانتها الدينية والاقتصادية وموقعها الاستراتيجي، وتتجلى هذي الأهمية بوضوح في أجندات السياسات الخارجية للعديد من الدول ولا سيما الكبرى منها، إذ تسعى هذه البلدان إلى توطيد علاقاتها السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والثقافية مع بلدان دول الخليج، نظرا لما تتوفر عليه من فرص مغرية في كل المجالات،وخصوصا في مجال الطاقة والمال والسلاح.

ولا شك أن ما تمثله هذه المنطقة من أهمية للعديد من دول العالم، لا يتجاوز الأهمية التي توليها لها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حاول غالبية رؤسائها أن يهيمنوا على المنطقة وثرواتها بمختلف الطرق والسبل، فكانت تعتمد أحيانا أساليب الضغط والإكراه، من خلال فرض وإملاء سياسات وقرارات بشكل مباشر، وفي أحيان أخرى تعتمد أساليب دبلوماسية تميل إلى التنسيق والتعاون المتبادل، وعلى العموم مهما كانت الأساليب والطرق المستعملة فإنها تهدف كلها إلى فرض الهيمنة والسيطرة المستمرة على المنطقة، والحفاظ على مصالح أمريكا أولا في المنطقة و خاصة في السعودية .

وتحظى العلاقات السعودية الأمريكية بأهمية مميزة ضمن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول المنطقة في الشرق الأوسط وخاصة في الخليج العربي ، كون السعودية

شريك استراتيجي للولايات المتحدة، ولعدة عقود كانت السعودية نقطة ارتكاز في السياسات الأمريكية.

وتعود العلاقات الأمريكية السعودية إلى القرن السابع عشر مع بداية الحملات التبشيرية التي مهدت لبناء علاقات بين البلدين، وذلك من خلال العمليات الطبية والتعليمية وبناء المدارس التي قامت بها أمريكا في المنطقة مما ساعد على بناء علاقة جيدة مع أهالي المنطقة في السعودية، ثم تطورت العلاقات جراء الزيارات التي قام بها ملك السعودية عبد العزيز آل سعود المؤسس إلى واشنطن سنة 1931، والتي أسفر عنها تطور في العلاقة بين البلدين من مفوضية إلى سفارة سنة 1946.

ومع بداية الحرب الباردة عملت الولايات المتحدة الأمريكية مع السعودية لمحاربة المد الشيوعي في منطقة الخليج العربي، واعتبرت أمن السعودية ضمن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وأمنها القومي.

وكذلك كانت هناك اتفاقيات بين البلدين من أجل النهوض باقتصاد السعودية جراء ضعفها نتيجة الحرب العالمية الثانية.

لكن ظهر تباعد في الرؤى بين البلدين في حرب 1973 المتمثل في الصراع العربي الإسرائيلي والدعم الأمريكي للتواجد الصهيوني في المنطقة على حساب الدول العربية، من خلال وقف تصدير النفط إلى الغرب في عهد المرحوم الملك فيصل.

ثم جاءت حرب الخليج الأولى سنة 1980 ـ 1988 بين العراق وإيران، وأكدت تلك الحرب على رفض الطرف السعودي لأي تواجد عسكري أمريكي في المملكة السعودية من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي، ثم تليها فترة بعد الحرب الباردة لتعكس التوجه السعودي القاضي بعدم وجود قوات عسكرية أجنبية في البلاد، وفي 6 أوت 1990 وافق الملك الراحل فهد بن عبد العزيز آل سعود على طلب وزير الدفاع الأمريكي **ديك تشيني** نشر قوات أمريكية في السعودية عقب الغزو العراقي للكويت وإعطاء اهمية كبير للعلاقات بين البلدين.

غير أنه بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 بدى واضحا أن تلك الشراكة بدأت تهتز تدريجيا، وترجع بعض الدراسات أنه ليس السبب في مشاركة بعض السعوديون في تنفيذ هجمات 11 من سبتمبر وإنما له صلة في التغيرات الدولية السابقة على تلك الأحداث واللاحقة لها.

1 – أهمية الدراسة :

إن أهمية الموضوع يكمن في كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية باعتبارها القطب الأوحد في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وذلك اتجاه منطقة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة من ناحية غناها وموقعها الاستراتيجي ونلخص هذه الأهمية فيما يلي:

أ – بما أن السياسة الأمريكية هي المهيمنة في العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، فلن دراستها تجعلنا نتعرف على مجمل العلاقات الدولية.

ب – التركيز على الشرق الأوسط بصفة عامة والخليج العربي بصفة خاصة لأنه يعتبر قلب العالم ومطمع دولي وجب التعرف عليه أكثر في دراستي هذه.

ج – سعي الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على علاقتها مع السعودية لأنها تعتبرها مورد اقتصادي خاصة في مجال الطاقة والتسلح والأمن.

2 – الدراسات السابقة:

اعتمدت في انجاز هذا البحث على مجموعة من المراجع من أجل معرفة السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي والسعودية خصوصا وكذلك زيادة المحتوى أهمية ووضوحا ومن بين المراجع المتبعة كانت كمايلي:

أ – شاهر إسماعيل الشاهر وآخرون، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب ، ط 1، المركز الديمقراطي العربي، برلين،2017.

وقد اهتم هذا الباحث بدراسة أهمية الأحداث والقضايا الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية للدول العربية، كما اهتم أيضا بدراسة أنماط العلاقات بين الدول العربية ودول العالم المختلفة.

ب – محمد محمود الطناحي، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي، ط 1، مطبعة المدني القاهرة، 2005.

اهتم هذا الباحث بدراسة الفترة التي تلت الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي عام1971، وما تلاها من أحداث جسيمة مرت بالمنطقة، كذلك ركز على السياسة الأمريكية اتجاه دول الخليج العربي فور انسحاب بريطانيا من المنطقة.

كما يسعى إلى إظهار حقيقة التوجهات الأمريكية والأبعاد الحقيقية لسياستها اتجاه المنطقة.

ج – بوعزة مروان، العلاقات السعودية الأمريكية بين 2001–2014 (دراسة في الأبعاد الاقتصادية والأمنية)، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص علاقات دولية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 – 2015.

ركز الباحث في مذكرته على العلاقات السعودية الامريكية منذ 1931وذكر المحطات التي مرت بها هذه العلاقة والتي ترتكز بدرجة الأولى في المجال الأمني وضمان أمريكا تدفق النفط بأسعار منخفضة.

3 – الإشكالية:

تقوم الدراسة على الإشكالية التالية:

كيف أثرت السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي وخصوصا السعودية؟

4 – الاسئلة الفرعية:

أ – ما هي مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية وما أهدافها ووسائل تنفيذها؟

ب – ما هي إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي؟

ج – فيما تمثلت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية؟

5 – الفرضيات:

بما أن دراستي تركز على فهم طبيعة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكيف كانت العلاقة بينها وبين السعودية فان الفرضيات التي تنطلق منها الدراسة كانت كما يلي:

1 ـ كلما كانت الأزمات والتوترات في المنطقة كلما زاد التواجد الأمريكي فيها.

2 ـ تعتبر أهداف السياسة الخارجية في الخليج العربي ثابت وإنما تتغير وسائل تنفيذها.

3 ـ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية السعودية دولة لا غنى عنها لأنها مصدر للطاقة والمال والنهب والاستغلال وغيرها.

6 – الإطار المنهجي:

أما منهجية الدراسة فقد استعنت في هذه الدراسة بالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة، لأنهما يتلاءمان وموضوع الدراسة ولكونهما الأكثر أهمية على تحقيق أهداف الدراسة، وللإجابة على الأسئلة التي تصادفنا أثناء البحث.

فالمنهج التاريخي لابد من التعامل معه لمعرفة الماضي وأثره على الحاضر.

أما المنهج الوصفي فكثير من الظواهر السياسية التي تواجهنا أثناء البحث لابد من وصفها بكل أبعادها وميزاتها.

كما اعتمدت على منهج دراسة الحالة ويتجلى ذلك في دراسة حالة الخليج العربي والسعودية خصوصا.

7 – الإطار المفاهيمي:

1 – تعريف السياسة الخارجية الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى، وبمؤشرات قوة ضخمة لأنها صاحبة أكبر اقتصاد على المستوى العالمي حيث تقدر قيمة إنتاجياتها بـ: 13 تريليون دولار بالإضافة إلى مقومات القوة العسكرية والسياسية والجغرافية المكافئة للقوة الاقتصادية، وكل مصادر القوة تلك التي تجعل مصالحها القومية مترامية في المجال الاستراتيجي، حيث يتسع هذا الأخير ليشمل كل المواقف والمناطق في النظام الدولي الأحادي القطبية التي تنفرد بقيادته.

إن الأهداف الرسمية المعلنة للولايات المتحدة الأمريكية وفق وزارة الخارجية الأمريكية هي خلق عالم أكثر ديمقراطية ورخاء لصالح الشعب الأمريكي والمجتمع العالمي، هذا الهدف العام يجعل من صلاحياتها التدخل في القضايا الاقتصادية والعسكرية والإستراتيجية عالميا، والتي من شأنها المساس بالشعب الأمريكي.[1]

[1]– وئام محمود سليمان النجار، **التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث الحادي عشرين من سبتمبر (2001–2008)**"، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012 ص 49.

- قانون جاستا:

قانون جاستا هو اختصار لكلمة قانون العدالة ضد الدول الراعية للإرهاب، وهذا الأخير في حد ذاته يثير الجدل، فالأشخاص الذين يتورطون في عمليات إرهابية لا علاقة لدولهم بها ولا يمكن تحميل الدولة مسؤولية جريمة ارتكبها شخص أو جماعة ينتمي إليها.

وبحسب بعض الخبراء فإن قانون جاستا الأمريكي كما هو واضح من اسمه يخالف القوانين والأعراف الدولية ومواثيق الأمم المتحدة كما أنه يخالف القوانين الجنائية ذاتها التي تلتزم مبدأ شخصنه الجريمة أي أن كل شخص مسؤول عما ارتكبه من جرائم دون امتداد أثر جريمته لأشخاص آخرين.[1]

3 - دول الخليج العربي:

يعد الخليج العربي أحد المناطق الإستراتيجية الهامة في العالم، ليس فقط لما تحتويه من أبار النفط وحقول الغاز، وإنما أيضا للموقع الجغرافي الذي يتميز به، فقد كان الخليج العربي على مر العصور همزة الوصل بين الشرق والغرب، وكان ممرا لانتقال الحضارات بين القارات، وقد مرت على الخليج العربي عدة حضارات سواء كانت فارسية أم هندية أم –

[1]- سعد البحيري، **ما هو قانون جاستا؟وكيف سيضر امريكا؟** في:29-09-2016، وتم الاطلاع عليه في: 14-04-2018، على الموقع الالكتروني:

https//:www.almowten.net

صينية وغيرها من الحضارات، ويتكون من ست دول خليجية عربية بالإضافة إلى دول أخرى تتميز بثراء نفطي وتنوع مصادر الطاقة، وهذا ما جعله مطمع عالمي وإقليمي.[1]

8 _ تقسيم الدراسة:

اعتمدت على المنهجية المعتادة في إطار هذا البحث ولغرض بلوغ الأهداف النظرية العلمية والعملية للدراسة، تم بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول رئيسية تليها خاتمة.

إذ تناولت في المقدمة بصفة عامة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الخليج العربي والسعودية خاصة، أما بداية الفصل الأول تطرقت إلى الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الأمريكية، وينقسم بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول تضمن مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، أما المبحث الثاني فتضمن وسائل وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية تليه خلاصة الفصل.

أما الفصل الثاني فتضمن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الخليج العربي وبدوره ينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتضمن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، أما المبحث الثاني فيتضمن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي والمبحث الثالث يتضمن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران وأثرها على دول الخليج العربي بعدها خلاصة الفصل.

[1]– مصطفى عقيل الخطيب، "**الخليج العربي دراسة في الأصول التاريخية والتطور السياسي**"، ط1، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر،2013، ص7.

أما الفصل الثالث، فيتضمن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية وبدوره ينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتضمن تطور العلاقات الأمريكية السعودية، أما المبحث الثاني فيتضمن مجالات التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، أما المبحث الثالث فيتمحور حول مستقبل العلاقات بين أمريكا والسعودية بعدها خلاصة الفصل، وفي الأخير خاتمة.

9- صعوبات البحث:

ومن بين الصعوبات التي واجهتني في انجاز هذا البحث هي:

1- صعوبات في ضبط وتحديد عناصر البحث لتوفر المعلومات بكثرة.

2- دراسة فترة جديدة (عهدة ترامب) في الفصل الأخير ،وقد صادفتني صعوبات كبيرة في الحصول على المراجع خاصة وأنا شخصية ترامب المثيرة للجدل أدت لمشاكل كبيرة بينه وبين صناع القرار في العالم وخاصة أوربا والشرق الأوسط والخليج العربي بصفة خاصة.

الفصل الأول

مـــاهية السياسة الخـــــارجية الأمريكية

الفصل الأول: مـــاهية السياسة الخـــــارجية الامريكية

يعد موضوع السياسة الخارجية من أهم الموضوعات المعاصرة كونه إحدى فروع العلوم السياسية الهامة، ولعلى كل سياسة خارجية لأي دولة لديها أهدافها وأساليبها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة بما لا يتعارض مع مصالح الآخرين وفق رؤية متفق عليها من قبل صانعي القرار أو المؤسسات التي لديها نفوذ واسع في صنع السياسة الخارجية، ونظرا لأهمية السياسة الخارجية الأمريكية على المستوى الدولي.[1]

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلـــى:

- مؤسسات صناعة السياسة الخارجية الأمريكية.
- وسائل وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية.
- خلاصة الفصل.

المبحـــث الأول: مؤسسات صناعة السياسة الخارجية الأمريكية

تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية مجموعة من المؤسسات تتفاعل فيما بينها لصناعة قرار موحد يخدم مصالح أمريكا وبقائها مهيمنة على العالم وتنقسم هذه المؤسسات إلى مؤسسات رسمية وغير رسمية.

[1]– وئام محمود سليمان النجار، مرجع سبق ذكره، ص46.

المطلــب الأول: المؤسســات الرسميــة

أولا: الرئيـــس:

يمثل الرئيس الأمريكي العامل الأكثر ثباتا في تشكيل سياسة أمريكية مستقرة ومتماسكة نسبيا فمعظم التحركات والأفعال التي تبادر بها الولايات المتحدة الأمريكية، تأتي من الجهاز التنفيذي ومن مؤسسات صنع السياسة الخارجية التابعة له ا لتغدو أساس سلطة الجهاز التنفيذي كامنة في صلاحية الرئيس الذي يتولى بنفسه صناعة الموقف الأمريكي وتوجيهه، فضلا على مسؤوليته المباشرة في صناعة القرارات داخل البيت الأبيض.[1]

وعلى العمـوم هناك صلاحيات يتميز بها الرئيس الأمريكي وهي:

سلطة إدارة العلاقات الخارجية فهو العنصر الوحيد للأمة في علاقتها الخارجية، وذلك استنادا إلى المادة الثانية، الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي و سلطة قيادة العمليات العسكرية فهو القائد الأعلى لجيش وأسطول الولايات المتحدة الأمريكية و القوات المليشيا وكذلك فإن له الحق في إرسال القوات خارج البلاد أو استعمال القوة العسكرية عند الضرورة، إلا أن هذا لا ينفي القول بالحق الدستوري للكونغرس في إعلان الحرب وتنظيم العمليات العسكرية في الخارج و إلى جانب ما سبق يتمتع الرئيس بسلطة إجراء المفاوضات وعقد المعاهدات مستعينا بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته أو دون مشورته وذلك باللجوء إلى الاتفاقيات التنفيذية (حالات المساعدات العسكرية و المالية للدول التي تربطها علاقات مع

[1]– عامر هاشم عواد، **دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص109.

الولايات المتحدة الأمريكية) كما توجد عدة صلاحيات أخرى يتميز بها الرئيس في صناعة القرار السياسي.[1]

ثانيا: وزارة الخارجيـــة:

تأسست وزارة الخارجية الأمريكية عام 1789 مع وزارتي الدفاع والمالية، أما وزارة الخارجية الحديثة فتعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بعد التصديق على قانون روجز عام 1924 ونتيجة لهذا القانون أصبح للولايات المتحدة الأمريكية ولأول مرة سلك دبلوماسي محترف ويعد وزير الخارجية هو الموظف الأعلى في الحكومة و المستشار الأول للرئيس في السياسة الخارجية، والمهمة الأساسية لوزارة الخارجية هي العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة و البلدان الأخرى،[2] وكيفية التعامل معها وتنفيذ العديد من القرارات التي تتخذ في هذا المجال عن طريق الدبلوماسيين و العاملين في الهيئات التابعة لها، وتعتمد وزارة الخارجية على مشورة الخبراء العاملين بها لتقديم وجهات النظر المختلفة.

بالرغم من أن وزارة الخارجية هي المسؤولة عن السياسة الخارجية، فإن وظائفها يتم التدخل فيها من قبل دوائر مساعدة أخرى مثل الكونغرس ومكتب البيت الأبيض ومجلس

---

[1]– شريف عادل منصف، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية)، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015، ص 29.

[2]– ايمن حمودة، **السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟**، في: 5 – 6 – 2001 تاريخ نشر المقال: 20 – 02 – 2018، على البريد الالكتروني:

https //:www.articles.islamweb.net

الأمن القومي وهناك عدة أسباب تواجه وزارة الخارجية في ممارسة عملها في السياسة الخارجية:

1 – تصرف الرئيس وكأنه وزير الخارجية .

2 – غياب الإبداع والتغيير والممارسات التقليدية لوزارة الخارجية .

3 – غالبا ما توجه الانتقادات إلى وزارة الخارجية بانعدام التخطيط .

4– موظفو السلك الدبلوماسي يميلون إلى التردد في الحصول على الخبرات الحديثة الضرورية كالتدريب الاقتصادي للتعامل مع الحقائق الجديدة التي تظهر في العالم.[1]

ثالثـــا: وكالة المخابرات المركزية:

تعد الوكالة بأدائها السري الحلقة الأهم في عملية صنع قرارات الإدارة الأمريكية، ويأتي تأثيرها من أجل اجتماعات مجلس الأمن القومي و تبدأ بملخص تقرير الوكالة الاستخبارية الذي يلقيه رئيسها، وما يعطي الوكالة مكانتها كثرة مصادر معلوماتها الداخلية والخارجية، فضلا على مراكز الأبحاث التابعة لها، وعلى العموم تتلخص وظائف الوكالة في ثلاثة نقاط رئيسيـــة وهي:

1 – تقديم التحليلات والتقديرات للأوضاع السياسية والإستراتيجية في مختلف الدول بناء على طلب دائرة صنع القرار أو في حالة حصول مستجد يتطلب ذلك.

[1]– شاهر إسماعيل الشاهر واخرون، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم اوباما وترامب**، ط1،المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين،2017، ص، ص 76–77.

2 – تقديم المعلومات في الميادين السياسية والإستراتيجية سواء عسكريا أو اقتصاديا لدائرة القرار في مجال الأمن القومي.

3 – القيام بأعمال سرية في الخارج لتنفيذ أهداف سياسية وإستراتيجية محددة في إطار إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، وبأمر أو بتفويض من رئيس الدولة.[1]

والاتهامات المتعلقة بفشل الاستخبارات تبدو مصاحبة تقريبا لأي نقاش يتناول السياسة الخارجية المثيرة للجدل، وقد نشأ عدد كبير من اللجان منذ نهاية الحرب الباردة للتحقق من الأخطاء المزعومة ويظهر ذلك فيما يلي:

أ – الفشل في التنبؤ بالاختبارات النووية الهندية والباكستانية عام 1988.

ب – القصور في تحليل برامج الصواريخ البالستية الأجنبية عام 1997.

بالإضافة إلى سلسلة من الأزمات حول الاستخبارات ابتداء بنوعية المهارات التحليلية و اللغوية وكميتها وانتهاء بحوادث التجسس والفشل الأكبر للاستخبارات هو المتمثل في التحذير من هجومات تنظيم القاعدة في نيويورك وواشنطن عام 2001.[2]

ومن الملاحظ أنه في بعض الأحيان تخطأ السياسة الخارجية تجاه بعض القضايا العسكرية خاصة منها مايتعلق بالتجارب الهندية الباكستانية وغيرها، وهو ما سبب حرجا كبيرا ومشاكل لصانع القرار الأمريكي .

---

[1]– عامر هاشم عواد، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 126–127.

[2]– مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **الاستخبارات الامريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات**، ط1، سلسلة محاضرات، ابو ظبي، 2005، ص 6.

رابعـا: وزارة الدفاع الأمريكية:

تم إنشاء وزارة الدفاع الوطني الأمريكي بموجب قانون الأمن القومي لسنة 1947، وذلك بعد نقاش مستفيض في الكونغرس حول مستقبل الأمن والدفاع الأمريكية من مكتب وزير الدفاع وهيئة رؤساء الأركان المشتركة (JCS) ومختلف الدوائر العسكرية للجيش القوات البرية البحرية، ويلحق بوزير الدفاع رؤساء أركان الجيش.

كما هو الشأن في وزارة الخارجية، فان وزارة الدفاع يديرها كاتب الدفاع الذي يعد عضوا في مجلس الأمن القومي ويقوم بمسؤولية تقديم الاستشارة للرئيس حول توجهات السياسة الدفاعية وفي الوقت ذاته يضطلع بأداء الدور الريادي في القرارات الصادرة عن البنتاغون مثل: شراء الأسلحة، العقائد الإستراتيجية، تسيير القواعد العسكرية بالخارج وغيرها من النشاطات المرتبطة بوزارة الدفاع.[1]

تكمن مهام وزارة الدفاع في ما يلي:

أ – الجهاز المسؤول على التدخل العسكري دوليا.

ب – الإشراف على الوجود العسكري الأمريكي في الخارج.

ج – تنفيذ العمليات ذات الأهداف السياسة.

د – إدارة العلاقات العسكرية مع الدول الحليفة.

هـ – الإسهام في برامج معونات عسكرية مع دول أخرى.

[1]– مصطفى صايج، **السياسة الامريكية تجاه الحركات الاسلامية" ادارة جورج بوش الابن 2000 – 2008"**، (رسالة دكتورة، كلية العلوم السياسية والاعلام تخصص علاقات دولية)، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006 –2007 ص، ص78،77.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تعرضت الوزارة إلى تغيرات مهمة تتعلق بطبيعة القوات العسكرية والتكتيكات التي تستعملها وزيادة ميزانية الدفاع وتزويد وزير الدفاع بالأدوات المستقلة للحصول على منظور استخباري شامل.[1]

خامسـا: مجلـــس الأمن القومـي:

أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي بموجب قانون الأمن القومي عام 1947 وأدخلت عليه تعديلات عام 1949 ثم ألحقت بالمكتب التنفيذي للرئيس الأمريكي كجزء من خطة إعادة الهيكلة ويترأسه رئيس الدولة ويتكون أعضاؤه من وزراء الخارجية والمالية والدفاع ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي ومستشارين في قطاعات معينة كالمستشار العسكري ويمثله رئيس قادة الأركان المشتركة، ومستشار الاستخبارات ويمثله مدير الاستخبارات المركزية ويتولى مستشار الأمن القومي الدفاع عن سياسة الرئيس أمام الكونغرس في القضايا السياسة الخارجية.

سادسـا: الكـونغـرس:

يضم الكونغرس الأمريكي كلا من مجلس النواب الذي يتكون من 435 عضو يجري انتخابهم كل سنتين ويمثلون المناطق الانتخابية في جميع الولايات ومجلس الشيوخ الذي يعتبر المجلس الأعلى في الكونغرس ويتكون من 100 عضو و ينص الدستور على تمثيل

[1]– عامر هشام عواد، **مرجع سبق ذكره**، ص132.

متساوي لكل الولايات فيه بمعدل نائبين لكل ولاية بغض النظر عن عدد سكانها.[1]

يمكن تحديد مهام الكونغرس والتي منحها الدستور الأمريكي في مجال السياسة الخارجية في المهام التالية :

أ – الموافقة على إبرام المعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس.

ب – الحق في إعلان الحرب والرقابة على بيع الأسلحة.

ت – تأسيس الإدارات الحكومية والموافقة على الميزانيات العامة بما في ذلك ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية والمنظمات الدولية.[2]

المطلب الثانـــــــي: المؤسسات غيــر الرسمية

وهي المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة ويكون لها تأثير في صنع السياسة الخارجية، وهي متعددة نذكر منها:

أولا – جماعــات الضغــط والمصالــح:

هي نوع من الجماعات التي يلجأ إلى تكوينها أو الانضمام إليها بعض الأفراد أو مجموعة من الأفراد لمجتمع ما بهدف التأثير في صنع القرار.

وبشكل خاص يتميز المجتمع الأمريكي بالوجود المكثف و الفعال للجماعات الضاغطة، والتي تشهد خلال السنوات الأخيرة تزايد ملحوظ في نموها كما ونوعا، كما يبدو

[1]– مجلس الأمن القومي، الكونغرس، "**المؤسسة التشريعية الأمريكية، تم زيارة الموقع**" في: 20 – 02 – 2018 على الموقع الالكتروني:

http : www.ajazeera.net

[2]– شاهر إسماعيل الشاهر وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص19.

حرصها واضح في اتخاذ مقرها الرئيسي بالقرب من دوائر صنع القرار بالعاصمة واشنطن من جانب، و بالقرب من كبريات مؤسسات الأعمال والاتحادات والشركات الأعمال والتجارة خاصة وأن أكثر من نصف جماعات الضغط الرئيسة يتمركز مقرها بالعاصمة الأمريكية هذا النمو العام لجماعات الضغط وتزايد تأثيرها في عمليات السياسة الأمريكية يجد جذوره في مصادر متعددة من أهمها:

تجمع الولايات المتحدة الأمريكية وعلى حد وصف بعض الأدبيات مجتمع من المهاجرين والمنظمين الجدد بما يعنيه ذلك من تنوع عرقي وديني وثقافي للمجتمع الأمريكي، وكذلك اختلاف المصالح والاهتمامات الاجتماعية والسياسية لشرائح السكان والمواطنين الأمريكيين، وتتضمن وظائف جماعات المصالح كلا من:

أ – صياغة المطالب والتعبير عن الاتجاهات السياسة.

ب – الضغط للحصول على مكاسب مادية للأعضاء.

ت – معارضة قرار أو سياسة ترى فيها إضرار بمصالح أعضائها.

ج _ التعبير عن رأي قطاع معين من الرأي العام حيال القضايا العامة.

د _ عمل دعاية سياسة معينة.[1]

[1]– محمد صالح، **دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية**، في:11. 6 . 2012 وتم الاطلاع عليه في:21 – 2 – 2018 على البريد الالكتروني: https://:www.ahewar.org

ثانيا – الأحـــزاب السياسيـــة:

تعكس التنظيمات الحزبية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية نظام الأمة الفيدرالي فالحزب منظم على كل مستوى انتخابي، والعنصر الثابت هو أن عمل الحزب الحقيقي يؤديه موظفون والدور الرئيسي للحزب هو مساعدة من يتسابقون تحت رايته على الفوز، ولا يحدد التنظيم الحزبي الرسمي مواقف الحزب، ولا تقدر قيادات التنظيم الحزبي على معاقبة المسؤولين العموميين الذين ينتخبون تحت راية الحزب والواقع أن قوة الحزب ترتبط ارتباطا مباشر بقدرته على المساعدة في مهام الحملات الانتخابية.[1]

تعتبر الأحزاب السياسية من أبرز المؤسسات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ويتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على مدى قدرته في المشاركة والتأثير بالموافقة في الأجهزة الحكومية سواء كان في السلطة أو المعارضـــة، حيث يعتبر الحزب الجمهوري و الديمقراطي أكبر حزبين في الولايات المتحـدة الأمريكية.[2]

ثالثـــا – وسائـــل الإعـــلام:

من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الإعلام العالمي من خلال مؤسسات إعلامية ضخمة، وهذا يخدم مصالح السياسة الأمريكية الخارجية عندما تحاول تمرير أي

[1]– ال ساندي مايسل، **الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية، ترجمة خالد غريب علي**،ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص81.

[2]– قاسم أسماء أمينة، التوجهات **الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة 2003. 2014**، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص دراسات أمنية)، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة 2015، ص30.

قرار دولي ضمن منظومة هيئة الأمم المتحدة، فهذه المؤسسات تقوم بدعمه عن طريق استمالة الرأي العام الدولي.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة والمواجهة الأولى للإعلام في العالم فهي تتوفر على أضخم المؤسسات والشركات الإعلامية على المستوى الدولي، وتتحكم في أغلبية الأخبار عبر العالم من خلال أقمارها الصناعية وشبكاتها الإخبارية، لاسيما أن صناعة الإعلام تعد رافدا اقتصاديا مهما وأداة سياسية قوية تعتمدها بشكل ذكي للسيطرة على مسار الأحداث عبر العالم وكلما استدعت مصلحتها ذلك.

وتعتبر الحكومة الأمريكية والأحزاب السياسة المصدر الأساسي لتمويل وامتلاك البناءات التحتية الإعلامية، لكن الشركات التجارية والصناعية والمؤسسات الخاصة والعامة تشكل في الحقيقة مركز الثقل الفعلي في هذا المجال من خلال امتلاكها لأغلبية الأسهم في المجالس الإدارية لكبريات المؤسسات الإعلامية، وتحكمها في أدوات عملها المتمثلة في التجهيزات الإلكترونية والتقنية العالية وشبكات التوزيع والتسويق للإعلانات والصحف.[1]

من يراقب هذا الوضع يستطيع تصور هذا الترابط بين الإعلام وصانعي السياسة وأصحاب المال، فالشركات الكبرى تدعم مرشحين للكونغرس لرسم السياسة التي تخدم

[1]– **صناعة القرار السياسي الأمريكي. كيف؟**، منتديات بوابة العرب، في: 3 – 12 – 2006، وتم الاطلاع عليه في: 21 – 02 – 2018، على البريد الالكتروني:

http://vb.arabsgate.com

مصالح تلك الشركات والإعلام تملكه تلك الشركات وبنشر المناهج الإعلامية التي تقـود لنفس المصلحة، وهذا هو النظام الإعلامي في العقلية الليبرالية الامبريالية.[1]

المبحث الثاني: أهــداف ووسائل السياســة الخارجيــة الأمريكية.

المطلب الأول: أهــداف السياسة الخارجيــة الأمريكيــة:

لقد تعددت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم والمنطقة العربية خصوصا، وذلك من اجل فرض هيمنتها وضمان ريادتها للعالم ومحاربة كل من يمس مصالحها ويمكن تلخيص أهدافها فيما يلي:

أولا – أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية:

قامت الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية منذ لحظة تدخلها الكثيف فيها، على دعامتين هما: احتواء التوسع السوفياتي في المنطقة، وضمان تدفق النفط الرخيص، فقد اقر الرئيس ترومان بأهمية نفط الخليج في خطابه أمام الكونغرس 24 ماي1951، إذ أعلن أن الشرق الأوسط يحتوي على نصف احتياطيات النفط في العالم، وحذر أيضا من الضغوط السوفياتية في هذه المنطقة المضطربة.[2]

---

[1]– شيماء الهواري، **وسائل الإعلام وصنع السياسة الأمريكية**، المركز الديمقراطي العربي في: 19 – 10 – 2017، وتم الاطلاع في: 21 – 02 – 2018، على البريد الالكتروني:
http://www.democrticac.de

[2]– مروان بشارة، "**أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجيتها في العالم العربي**" (مجلة سياسات عربية، العدد 1: مارس 2013)، ص4.

فالمصالح الأمريكية في المنطقة العربية كان يمكن الحفاظ عليها بسهولة في ظل غياب الانحياز الأمريكي لإسرائيل، والعكس صحيح، وقد كانت الإدارات الأمريكية تدرك ذلك، وكانت تدرك أيضا أن انحيازها لإسرائيل سيهدد مصالحها الحيوية في المنطقة العربية وسيثير المشاعر العربية المعادية لها، وسيدفع كثير من الدول العربية إلى تعزيز علاقتها بالمعسكر الشرقي وهذا ما لا تريده أمريكا.

ولكي تحافظ أمريكا على مصالحها في المنطقة العربية اتبعت أسلوبين هما:

1 – عمدت السياسة الأمريكية على تخويف الدول العربية التقليدية من المد الشيوعي الزاحف عليها من الخارج، ومن الخطر الثوري القومي من الداخل وذلك من أجل جعل هذه الدول ترتمي في أحضان أمريكا باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على حمايتها من هذه المخاطر والحفاظ على أمنها أي مظلة أمنية لتلك الدول خاصة الخليجية منها.

2 – ومن ناحية أخرى لجأت أمريكا لتبرير سياستها المنحازة إلى إسرائيل بعوامل متغيرة بعيدة كل البعد عن العامل الحقيقي (البعد الديني) كقولها بأن سبب هذا التحيز يعود إلى ظروف الحرب الباردة، واللوبي الصهيوني، وغيرها من العوامل المتغيرة الأخرى، وكل ذلك من أجل إبقاء أمال الدول العربية معلقة بإمكانية حدوث تغير في موقف أمريكا تبعا للتغيرات الدولية وقد نجحت أمريكا في تمرير سياستها تلك على الدول العربية.[1]

[1]– يوسف العاصي الطويل، "**حملات بوش الصليبية على العالم الإسلامي**"، ط2، صوت القلم العربي، مصر، 2010 ص9.

ثانيا – هدف الولايات المتحدة الأمريكية فرض هيمنتها على العالم:

تعود العلاقات بين أمريكا والدول الأخرى إلى بداية التاريخ الأمريكي ولكن الحرب العالمية الثانية مثلت علاقة فارقة وبداية هيمنتها على العالم، فقد أصابت الحرب معظم منافسيها الصناعيين بالضعف الشديد حتى دمرتهم تماما، بينما زاد إنتاج أمريكا ثلاثة أضعاف، ولم تتعرض حدودها لأي هجوم، وبعد نهايـة الحرب حازت على 50% من ثروات العالـم وسيطرت على جانبي المحيطين الأطلسي والهادي، وهذا لم يسبق وان حدث لأي دولة في التاريخ مثل هذه السيطرة وتوفر الأمان لدولة واحدة.[1]

ولا يوجد في التاريخ الحديث دولة لها مثل هذه التفوق العسكري الذي تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية، سماها بعض المحللين بالهيمنة الأمريكية وقارنوها بالهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر، وكثير ما نلاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية تبدو وكأنها تتبع خطوات بريطانيا العظمى أخر هيمنة كونية.

من عام 1945 – 1991 وصف ميزان القوى بأنه ثنائي القطبية، بقوتين تهيمنين على العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وكان لكليهما حصص غير متساوية من القوة ومجالات تحالف النفوذ والتنافس على المصالح في دول عدم الانحياز وانشغال العملاقان في التسابق نحو اكتساب النووي، لكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (لأسباب داخلية بشكل أساسي) في عام 1991 أصبحت أمريكا القوة العظمى الوحيدة أو ما

[1]– نعوم تشومسكي، "**ماذا يريد العم سام؟**"، ترجمة عادل المعلم، دار الشروق، القاهـرة، 1998، ص11.

يطلق عليها في العلاقات الدولية القطبية الاوحادية، حيث أصبحت الدولة الوحيدة التي تستطيع عرض قواتها العسكرية على مستوى العالم، فكانت لها قوة بحرية وجوية كبيرة، واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية الريادة في مجال الفضاء والفضاء الالكتروني، واعتبرت الموازنة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية نصف موازنات العالم مجتمعة، وفي مثل هذه الظروف يصعب على الدول الأخرى أن تشكل تحالف يمكن أن يعادل القوة العسكرية الأمريكية.[1]

المطلب الثاني: وسائـــل تنفيـذ السياســـة الخارجيـــة الأمريكية

ويمكن تلخيصها في ثلاثة عناصر هي:

أولا: الوسائـــل الاقتصاديـــة:

هي وسائل ذات أهمية بالغة التأثير، تلجأ إليها معظم الدول لفرض سياستها وخدمـة مصالحها وقد تميزت باستخدامها الإدارات الأمريكية التي سيطر عليها الديمقراطيون، ومن أمثلة ذلك قيام إدارة الرئيس بيل كلينتون بتشديد العقوبات الاقتصادية والحصار على العراق لفترة طويلة إضافة إلى فرض العقوبات ضد ليبيا والسودان.

ومن أمثلة تأثير الأدوات الاقتصادية وأهمها:

[1]– جوزيف ناي، "**هل انتهى القرن الأمريكي**"، ترجمة محمد إبراهيم عبد الله، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض 2016، ص13.

– إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية والتفاوض حول تنظيم المعلومات التجارية والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية والعقوبات الاقتصادية وإعطاء أفضليات تجارية كإعطاء وضع الدولة الأولى بالرعاية وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية.

_ لهذا تلجا أمريكا لاستعمال ورقة الاقتصاد للضغط على الدول بغية تحقيق أهدافها ومصالحها في السياسة الخارجية الأمريكية، فالحصار الاقتصادي مثلا يجعل الدولة تغير من موقفها إزاء قضية ما ونفس الشيء بالنسبة للإغراءات والمساعدات الاقتصادية التي تمنح لبعض الدول مقابل حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة ما.[1]

ثانيا: الوسائـــل العسكريـــة:

القوة العسكرية الأمريكية هي بلا شك قادرة على سحق أي معارضة أو تهديد عسكري ضدها او ضد حلفائها، ويرى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر أن هناك احتمالات ومخاطر لها صدمات عسكرية ومنافسات عنيفة على الموارد ووفقا لذلك، فان الولايات المتحدة الأمريكية تعيد ترتيب مناطق مختلفة من العالم وهيكلتها على قاعدة تدفق امتدادات النفط والغاز وذلك باستخدام آلاتها العسكرية، خاصة أن الإنفاق العسكري الأمريكي هو الأول في العالم، بالإضافة للنصيب الأعظم لأمريكا من التجارة الدولية، مما أعطاها الثقة والقدرة على ممارسة الخيارات العسكرية بيسر في إدارتها لسياستها العالمية.

[1]– عوماري كهينة، قداش ايمان، "**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال إدارة جورج بوش وباراك أوباما 2001 –2012**"،(مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية)،جامعة تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015، ص 42.

ولقد اتخذت أمريكا مجموعة من المواقف التي عكست رؤيتها السياسة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر ويمكن تلخيصها فيما يلي:

_ تم تجسيد هذا العدو تحت عنوان ما يسمى **الإرهاب الإسلامي** عند الغرب وتم تحديد الجهات التي تعتبر إرهابية، وبدأت المواجهة باتهام أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة بتنفيذ هجومات 11 سبتمبر، ومع تنظيم القاعدة اعتبرت حركة طالبان ونظام أفغانستان شركاء في الإرهاب، وجرت معاقبتهم بعنف بإسقاط نظامهم وتدمير قواعدهم في أفغانستان.

_ فقد أعادت الولايات المتحدة الأمريكية لهجتها القوية التي استخدمتها في أوائل الحرب الباردة (من ليس معنا فهو ضدنا).

._ دخلت أمريكا العراق في 2003 وتم إسقاط نظامها ونهب خيراتها.

وتدل المؤشرات الحالية على أن الهوة بين القوة العسكرية لأمريكا وقوة بقية دول العالم العسكرية ستتوسع أكثر فأكثر في المدى المنظور، لان أمريكا تستثمر في مجالات البحوث العسكرية والتكنولوجيا وسير المعلومات، مما يضمن تفوقها تكنولوجيا على مدى السنوات القادمة.

لكن هذا لا يعني استمرار قوة أمريكا لان التاريخ يشهد بعدم وجود قوة استمرت إلى ما لانهاية، ولابد من ظهور قوة أخرى تحتل ريادة العالم في السنوات القادمة.[1]

[1]– شاهر اسماعيل الشاهر، "**اولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001**"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص51 – 72.

ثالثا: الوسائـــل السياسيـــة والدبلوماسيـــة

تعتبر الدبلوماسية إحدى وسائل تنفيذ السياسة الخارجية بل هي أهمها وأقدمها في زمن السلم، لكنها لا تنقطع في زمن الحرب، لذلك فان وزارة خارجية الدول تنفذ القرارات السياسية الخارجية عبر أجهزتها الداخلية واتصالاتها بالسفراء وممثلي الدول والمنظمات الدولية أو عبر سفرائها أو ممثيلها في الخارج، وهذه الأساليب السياسة والدبلوماسية تلجا إليها أمريكا وتوظفها في سياستها الخارجية لتحقيق مصالحها في منطقة الشرق الوسط، حيث تضم المهارات والموارد التي تمتلكها في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها، بما في ذلك شرح سياستها نحو القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب، وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد منها شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها، وتسعى أمريكا لتحقيق أهدافها بوسائل سلمية دبلوماسية وذلك دون استنزاف قدراتها العسكرية وإغراق خزينتها بفعل الإنفاق العسكري الذي يتطلب الكثير وبذلك تعتبر الدبلوماسية والإدارة الأداة السياسية الجيدة أهم وسائل تحقيق السياسة الخارجية عن طريق التفاوض والوساطة لحل الأزمات والنزاعات.[1]

ومن المتعارف عليه أن أولوية الأولويات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تحقيق مصالحها المستقبلية وفق رؤية إستراتيجية النهب و الإحتيال والضغوط الأمريكية المعروفة.

[1]– عوماري كهينة، قداش ايمان، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

خلاصـــة الفصـــل:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المهيمنة في العلاقات الدولية، ويظهر هذا من خلال امتلاكها لمؤسسات صنع القرار السياسي سواء كانت رسمية المتمثلة في: الرئيس، وزارة الخارجية، وكالة المخابرات المركزية، ووزارة الدفاع، والجهاز التشريعي المتمثل في الكونغرس، أو غير رسمية المتمثلة: في جماعات الضغط والمصالح، الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات ذات الطابع الغير حكومي، وتأثير هذه المؤسسات فيما بينها من أجل تحقيق أهداف ومصالح أمريكا وخاصة الخارجية.

سطرت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مجموعة من الأهداف في سياستها الخارجية لأجل الحفاظ على مكانتها الدولية والاحتواء على المناطق التي تعتبرها أمريكا موردها الخارجي من اجل تلبية متطلبات سياستها الداخلية، وخاصة النفط الذي يعتبر الرئة التي تتنفس بها أمريكا، ومن اجل تحقيق أهدافها اتبعت مجموعة من الوسائل التي تنفذ بها سياستها، وهذه الوسائل تختلف من عسكرية، وهي استعمال أدوات عسكرية المتمثلة في القوة لتحقيق أهدافهـا (العراق وأفغانستان)، وكذلك الجانب الاقتصادي باحتوائها على أبار النفط خاصة منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي خاصة، واستعملت كذلك الجانب الدبلوماسي المتمثل في خلق علاقات جيدة بين أمريكا والدول الأخرى من اجل كسبها والحفاظ على أهدافها داخل هذه الدول.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي

إن منطقة الخليج العربي من أهم المناطق في العالم، نظرا لما تحتويه من ثروة بترولية تعتمد عليها الدول ولاسيما الصناعية، وكذلك تحتل موقع استراتيجي مميز، وهذا ما أدى بالدول العظمى أن تتجه أنظارها إليها، فالهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج العربي خاصة بعد حرب الخليج الثانية، جعلت سياسات دول المنطقة تتأثر بشكل كبير بالخطط السياسية النفطية الأمريكية كما تشهد هذه المنطقة تطورات وانعكاسات فرضت نفسها في ظل النظام العالمي الجديد وتواجه هذه المنطقة أيضا صعوبات وخلافات كبيرة مع دول الجوار المختلفة كمشكلة الإمارات العربية مع إيران، بالإضافة إلى الوجود العسكري للقوات الغربية، ووجود قواعد عسكرية أمريكية في الكويت، وقطر، والسعودية، وهكذا يمكن القول بأن منطقة الخليج العربي تشكل عمقا استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا في كل جزء من أجزائها.[1]

ومن هذا المنطلق، فإن هذا الفصل يسعى إلى دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي وقد تم تقسيم الدراسة إلى:

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

المطلب الأول: الأهمية الجيوبوليتكية

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي.

[1]– محمد الزين ميلاس، "**مجلس التعاون الخليجي ظل العولمة**"، (رسالة دكتورة، نوقشت بكلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، فيفري 2014، ص28.

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية الخليجية

المطلب الثاني: الأهداف الأمريكية في منطقة الخليج العربي

المبحث الثالث: السياسة الأمريكية تجاه إيران وأثرها على منطقة الخليج العربي

المطلب الأول: السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران

خلاصة الفصل

المبحـــث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

المطلـــب الأول: الأهميـــة الجيوبوليتيكية

تتميز دول الخليج العربي بالعديد من الصفات الجيوبوليتيكية، تجعلها هدفا لمحاولة التأثير فيها، والطمع في مواردها.[1]

حيث تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة الإطار الجغرافي للدول بكل أنواعه ومستوياته سواء كان ذلك في المجال الجغرافي البحت، كالأنهار والوديان والهضاب والجبال، أو في المجال الاقتصادي كامتلاك الثروات النفطية، وامتداد الأراضي وتوفر الإمكانات الزراعية والصناعية الهائلة.[2]

[1] – محمد احمد العدوى، "**حرب الخليج وامن الخليج**"، ط1، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر، 1998، ص236.

[2] – عبد الكريم باسماعيل، "**السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص290.

ويعد الخليج العربي واحدا من المسطحات المائية التجارية النشطة، حيث تطل عليه ثمانية دول ولكن يعد خليجا صغيرا نسبيا، حيث تبلغ مساحته الكلية نحو 239 كلم^2، وتتراوح أبعاده ما بين 1000 كم من أقصى الطرف الشمالي حتى مضيق هرمز، ويصل عرضه في أقصى أجزائه اتساعا إلى حوالي 300 كلم، ويرتبط بخليج عمان عن طريق مضيق هرمز الذي لا يتعدى عرضه 10 كلم.[1]

وقد أضافت الجزر والخلجان أهمية خاصة عسكريا واستراتيجيا على الخليج العربي، من حيث صلاحياتها لإنشاء القواعد العسكرية وإخفاء القطع البحرية، وحماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ العابرة للقارات في بعض أجزائه، كل ذلك جعل منطقة الخليج العربي محور من محاور الصراع الدولي خاصة بعد اكتشاف النفط، الذي حقق لدول الخليج العربي مزايا اقتصادية هائلة، وربط المنطقة بالمصالح الاقتصادية الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا.[2]

كما يعتبر الخليج العربي همزة وصل بين القارات الثلاثة (أسيا، إفريقيا، وأوروبا) ومعبر للسفن التجارية مما جعله يشهد حركة تجارية واسعة.[3]

---

[1] – محمد محمود الطناحي، "**الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي**"، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 2005، ص18.

[2] – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، "**امن منطقة الخليج العربي من منظور وطني**"، ط1، سلسلة محاضرات الإمارات، ابوظبي،1997، ص4.

[3] – مصطفى عقيل الخطيب، "**الخليج العربي دراسة في الأصول التاريخية والتطور السياسي**"، ط1، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر،2013، ص105.

ونستنتج مما سبق ان الموقع الجيوبوليتيكي الممتاز لدول الخليج العربي، جعلها مطمع وصراع للدول الكبرى من أجل الاحتواء على المنطقة وبسط نفوذها سواء بالقوة أو بطرق سلمية دبلوماسية خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلـــــب الثانـــــي: المحددات الاقتصادية

من المعلوم أن الخليج منبع النفط في العالم ولذلك تزايدت الأخطار التي واجهت وتواجه دول الخليج والتي كانت تهدد أمنها وسلامة أراضيها ومن أجل إيجاد نوع من التنسيق والتكامل بين هذه الدول، فكانت هناك عدة مبادرات من بعض دول المنطقة لإنشاء نوع من المعاهدات بين دولها، ومن بين هذه المبادرات إنشاء مجلس تعاون خليجي وهو المشروع الكويتي الذي يقضي بإقامة أوسع دائرة للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس وهناك أسباب عدة جعلت هذه الدول تنشأ مجلس تعاون يهدف إلى التكامل الاقتصادي وجعلته ضرورة ملحة ومن أهمها ما يلي:

– توفر رأس المال في معظم الدول الأعضاء، مما يزيل عقبة تمويل التنمية والاستثمار ويسمح بظهور سوق مالية ذات أبعاد إقليمية عالية.[1]

– تشابه الأنظمة الاقتصادية للدول الأعضاء، حيث تقوم بتشجيع مبادرات القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية، وكذلك سياسة تطوير الموارد البشرية للمواطنة تتولى مسؤوليتها

[1] – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، "**أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني نفس المرجع السابق**، ص4.

في تشغيل وإدارة المرافق الاقتصادية إضافة لتبني نماذج وأولويات متشابهة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات.

– تتميز دول المجلس بامتدادها على أرض منبسطة ولا يوجد بينها حواجز طبيعية، وتطل على سواحل بحرية تمتد من الخليج العربي مرورا ببحر العرب والبحر الأحمر، مما يسمح بسهولة الاتصال البحري والبري بينهما ومن ثم حركة الأشخاص والسلع.[1]

وتتأثر اقتصاديات دول الخليج من خلال التذبذبات في أسعار النفط، حيث أنه مع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط في السبعينات شهدت هذه الدول طفرة في الدخل القومي نتيجة لزيادة عوائد النفط، ومع بداية تراجع أسعار النفط في بداية الثمانينيات بدأت هذه الدول تشهد اختناقات اقتصادية ناتجة عن قلة عوائد النفط وازدادت الحالة سوءا في النصف الثاني من الثمانينيات حيث وصل سعر البرميل من البترول العربي إلى أقل من عشرة دولارات في أوائل عام 1986 كما انخفضت عائدات النفط العربي بنحو 109 مليارات دولار عامي 1981 – 1983، بل وفي حقبة الازدهار النفطي عانت هذه الدول بدرجة عالية من التبعية نتيجة اعتماد هذه الدول على مصدر وحيد للدخل ومكون رئيسي للصادرات ألا وهو النفط.[2]

تضاعف الاقتصاد الخليجي ما بين عامي 2002 –2011 ووصل إلى 1,38 ترليون دولار وبلغت قيمة الناتج المحلي النفطي 738 مليار دولار، بينما يشكل الناتج المحلي من

[1] – يحي سعاد، "**تقييم التكامل لدول الخليج العربي والأثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة**"، (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوربي)، (مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 / 2013، ص81.

[2] – محمد أحمد العدوي، **مرجع سبق ذكره**، ص213.

غير النفط نحو 642 مليار دولار، ويشكل النفط والغاز 73 % من إجمالي الصادرات لذلك فإن الاقتصاد الخليجي متذبذب بحسب أسعار النفط والغاز العالمية.[1]

أما اليوم فتنتج دول الخليج العربي مجتمعة ما يقارب 16,6 مليون برميل من النفط الخام يوميا أي نحو 19 % من إجمالي الإنتاج العالمي، وتنتج الدول الستة 232 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا أي نحو 8 % من الإجمالي العالمي، وتحتل قطر ،المملكة العربية السعودية ،والإمارات العربية المتحدة المركز الأعلى من حيث نسبة الإنتاج، وكانت عملية تحويل عائدات النفط و الغاز الفائضة إلى استثمارات خارجية طويلة الأمد من قبل عدد من دول الخليج العربي أمرا مرتبطا وثيقا بالصناعة النفطية في المنطقة وتمت معظم استثمارات الثروة السيادية من خلال مجموعة من السلطات و الشركات التابعة للحكومة، حيث رأت دول الخليج العربي في هذه الاستثمارات وسيلة لدعم اقتصادياتها المحلية.[2]

لقد أدركت القوى العالمية الكبرى أهمية منطقة الخليج العربي في العصر الحديث، ومن الطبيعي أن تتنافس في هذه المنطقة الحيوية، لذلك فإنها تحرس على أن يكون لها نفوذ لتتمكن من تحقيق مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية.[3]

---

[1] – عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، "**واقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي**"، دار ناشري لنشر الإلكتروني، جامعة أم القرى بمكة، 2012، ص4.

[2] – كرستوفرم، ديفيدسون، "**ما بعد الشيوخ، الانهيار المقبل للمماليك الخليجية**"، ط1، ترجمة مركز "أوال" لدراسات والتوثيق، بيروت، 2014، ص85.

[3] – فهد عبد الرحمن ال ثاني، "**النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي**": دراسة جيوبوليتكية، مجلة مركز الوثائق والدراسات، عدد 23، قطر، 2001، ص211.

ويمكن القول أن اقتصاد دول الخليج العربي مرتبط بالدرجة الأولى بالنفط والغاز وهذا ما أدى بالدول الكبرى عموما وأمريكا خصوصا، بجعل منطقة الخليج موردا اقتصاديا تعزز به قدراتها الاقتصادية الداخلية لبلادها وتصدير مزيد من الأسلحة.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي

تعددت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بين ما هو ثابت وأخر متغير، والغاية الأولى للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي هي فرض هيمنتها على المنطقة وحماية مصالحها فيها.

المطلـــب الأول: العلاقات الامريكيـــة الخليجية

تتميز العلاقة بين دول الخليج وأمريكا بهيمنة هذه الأخيرة على المنطقة، وقد بدأت منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وازدادت حضورا مع مرور الزمن إلى أن أصبحت علاقات استراتيجية من خلال التواجد العسكري المستمر والكثيف في المنطقة.[1]

فبعد انهيار النظام الشيوعي، جاءت الهيمنة الرأسمالية الليبرالية وبروز نظام دولي جديد ذو القطبية الأحادية (الولايات المتحدة الأمريكية)، وهذا يعني بالضرورة احتواء أمريكا على المنطقة والسيطرة عليها.[2]

[1] – ميلاس محمد الزين، **مرجع سبق ذكره**، ص63.

[2] – جميل خليل نعمة وآخرون، "**الفكر السياسي الأمريكي المعاصر وأثره على الوطن العربي**"، ط1، دار الروافد الثقافية بيروت، 2016، ص58.

على الرغم من عدم وجود قوى دائمة، فان الدور الأمريكي البارز في امن الخليج يتمتع حاليا بتأييد كبير من الحزبين الرئيسين المؤيدون لقيام عمل عسكري أمريكي في الخليج، ردا على أي عدوان عراقي جديد ضد جيرانه من دول مجلس التعاون الخليج العربي، أو إسرائيل أو الأردن، أو ردا على أي عمل صريح من أعمال الحرب يمكن ان ينسب بوضوح لإيران ضد أي من هذه الدول، ومايزال الائتلاف قائما أيضا رغم عدد المدنيين الأمريكيين وهم قلة في معظم الأحوال الذين تتعرض حياتهم للخطر بسبب وقوع اي عدوان في منطقة الخليج العربي ويجمع رجال النخبة الأمريكيين تقريبا على أن أمن منطقة الخليج يعتبر ضمن المصالح الأمريكية لأسباب مهنية تتعلق بالأنشطة التجارية ولا دخل فيها للعواطف.[1]

وفي التقرير الذي أصدرته لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي في جوان عام 2012 جاء فيه أن هناك تحديات تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في سياق علاقاتها مع دول الخليج العربي وهي:

1 – كيفية الموازنة بين المصالح الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية أو دعم الحريات الأساسية.

2 – دول الخليج العربي أصبحت أكثر استغلالية في مسألة الأمن، فضلا عن دورها المتنامي على المستويين الإقليمي والدولي.

[1] – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، "**أمن الخليج في القرن الحادي والعشرون**"، ط1، أبو ظبي، 1998 ص86.

مع أن منطقة الخليج سوف تستمر كأحد أهم مصادر الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية، فإنها تواجه تحديات أمنية وتطرح العديد من الأسئلة ومنها :

1 – كيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على وجودها العسكري في المنطقة؟

2 – هل يمكن للولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في تقديم المساعدات الأمنية لدول الخليج شريطة ألا يؤدي ذلك إلى سباق تسلح في المنطقة؟

3 – ما هي نوعية المساعدات الأمنية التي يجب أن تقدمها أمريكا لدول الخليج العربي؟

4 – ما هي الآليات لتحسين العلاقات بين دول الخليج العربي؟

وتضمن التقرير توصيات لصناع القرار الأمريكي وهي:

1 – يجب على الولايات المتحدة الأمريكية دراسة كل حالة على حدة، بشأن الموازنة بين دعم الحريات وتقديم المساعدات الأمنية.

2 – يتعين أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل المركزي في إطار أمنى لمنطقة الخليج العربي ويجب عليها دعم المنظمات الإقليمية.

3 – ضرورة أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنمية العلاقات التجارية مع دول المجلس.

4 – يجب أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتوزيع قواتها في منطقة الخليج العربي لضمان وصولها في حالة حدوث أزمات في تلك المنطقة المضطربة والملتهبة.

5 – يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدعم القدرات العسكرية لدول المجلس (الجوية والبرية والبحرية).

6 – أن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية التسلح المشروع لشركائها من دول الخليج، شرط ألا يؤدي ذلك لإضعاف مكانة إسرائيل، ومن ثم منع سباق التسلح الإقليمي.

7_ السعي لإدماج العراق ضمن الإطار العربي، وكذلك هيكلة الأمن الإقليمي الخليجي وذلك للحيلولة دون تصاعد التوترات الطائفية في المنطقة.

ومن الملاحظ أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية منصبا على امن واستقرار وبقاء الكيان الصهيوني بالرغم من العلاقات الجيدة مع دول المجلس خاصة السعودية.

المطلـــب الثانـــــي: أهداف السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي تقوم على ثوابت محددة من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة ومنها:

1 – مكافحة الإرهاب.

2 – وقف انتشار الأسلحة النووية.

3 – ضمان حرية الحركة والتجارة، وضمان أمن المنطقة.

4 – الدفاع عن أمن إسرائيل والسعي للسلام العربي الإسرائيلي[1].

[1]– أشرف محمد كشك، "**السياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي**"، ط1، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ،2014، ص ص16 –17

ويمكن أن تركز على هدفين مهمين بالنسبة لسياسة الأمريكية في المنطقة وهما: ضمان مصادر الطاقة (النفط)، ضمان أمن إسرائيل.

أولا: ضمان مصادر الطاقة (النفط)

لم يغب الثقل النفطي لمنطقة الخليج على اعتبار سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في أي وقت من الأوقات، بل إن النفط إنتاجا و احتياطا وعوائد و استثمار ظل دوما في أولوية الاهتمامات الأمريكية، وذلك لضمان ثبات أسعاره و انتظام امتداداته و حجم المطروح منه في الأسواق العالمية كان وراء حرص الولايات المتحدة الأمريكية الدائم على استقرارية الأوضاع السياسية و العسكرية و الأمنية في منطقة الخليج العربي، خوفا من احتمال تذبذب الإمدادات وحصص الإنتاج وارتفاع أسعار النفط، وإلى جانب الأهمية النفطية لمنطقــة الخليج، تظهر الأهمية الاقتصادية كمحدد في السياسات الاستثمارية لدول الخليج الحائزة على فائض بترولي هائل يمثل احتياطا كبيرا و مؤثرا في كيفية إعادة توزيع الثروة الاقتصادية العالمية، كذلك تبرز الأهمية التجارية لمنطقة الخليج ليس فقط في هيمنة أسواق واسعة تستوعب مزيدا من مبيعات العالم الصناعي المتقدم، بل أيضا في صورة عوائد ضخمة مقابل صفقات السلاح التي من شأنها الإسهام في معالجة الخلل المزمن بميزان المدفوعات الأمريكية.[1]

[1] – درية شفيق بسيوني، "**الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي الثوابت والمتغيرات**"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، لبنان، العدد 41، 2007، ص90.

وقد دعت ضرورة الحرب إلى تفكير الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتماد على مورد خارجي للبترول توفيرا لاحتياطها داخل أراضيها. وعندما بدأت تتجه إلى الشرق الأوسط في هذا الشأن اصطدمت بمصالح بريطانيا البترولية في تلك المنطقة، وكان لزاما عليها أن تفسح الطريق للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

إن لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب لا يمكن تفسيره فقط في إطار التهديد العراقي لمصالحها في المنطقة ولكن إلى كونها القوة الوحيدة على مستوى العالم التي تتمتع بضخامة الإمكانات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، والتي يمكن توظيفها من أجل التوسع المؤدي إلى تحقيق الهيمنة وبقائها قوة عظمى في العالم.[2]

ونظرا لأن النفط عامل رئيسي في تحديد المصالح الإستراتيجية في منطقة الخليج، فإن أي تغيرات طويلة الأجل في سوق النفط الدولية سوف يكون لها عمق في الدور الأمني للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج خلال القرن الحادي والعشرين.

إن الولايات المتحدة الأمريكية على ما يبدو سوف تعيد تقويم المبادئ الأساسية الخاصة بالطاقة، والتي تقوم عليها سياستها الإستراتيجية في منطقة الخليـج في القـرن القادم فالولايات المتحدة الأمريكية تركز على ثلاثة عوامل أساسية في منطقة الخليج العربي هي:

1 – الأهمية الجيو– استراتيجية لنفط الخليج .

---

[1] – محمد محمود السروجي، "**سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين**" مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005، ص268.

[2] – عبد الكريم إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 292.

2 – الاحتياطات الضخمة من النفط في الخليج، خاصة في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى العراق وإيران.

التكاليف المنخفضة نسبيا لعمليات صيانة واستخراج نفط الخليج.[1]

ومن الملاحظ مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر لمنطقة الخليج العربي على أنها موردا اقتصاديا بالدرجة الأولى، وذلك لوفرة الموارد الطاقوية وبالأخص النفط الذي يعتبر الرئة التي تتنفس بها أمريكا، فأي تهديد للنفط يعتبر مساس بمصالح أمريكا في المنطقة ويجب محاربته و التصدي له.

ثانيـــا: الحفاظ على أمن ووحدة إسرائيل

لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية خلال إداراتها المتعاقبة سياسة واضحة وثابتة، تمثلت بسياسة دعم وضمان أمن الكيان الصهيوني ماديا ومعنويا، وذلك من خلال تعهدها بتحقيق تفوق إسرائيل عسكريا على الدول العربية مجتمعة، وتمكينها من الاستمرار في الانفراد وامتلاك السلاح النووي في المنطقة فضلا عن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بدعـم إسرائيل في المحافل الدولية، والعمل على منع صدور قرارات ضدها من مجلس الأمن لانتهاكها المستمر في الأراضي الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة المحاصر.

وهنا نتذكر أن الكيان الصهيوني يمتلك السلاح النووي منذ عام 1964 وكاد يستعمله في حرب 1973، ولم يحرك الغرب عمـوما وأمريكا خصـوصا أي سـاكن بينما لازالت إيـران

[1] – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، "**أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين**"، مرجع سابق الذكر، ص98.

لا تملكه أصلا ولا زالت في البداية، وتقوم عليها الدنيا بمعنى الكيل بمكيالين. للقانون الدولي، فضلا عن وجود تحالف استراتيجي واتفاقات للتعاون العسكري بين الجانبين توجد في إطار شبكة تسهيلات عسكرية أمريكية في معظم المواقع العسكرية الإسرائيلية.[1]

وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على ردع أي قوة عسكرية مناوئة لإسرائيل وإضعاف أي دولة تهدد أمن إسرائيل من ناحية أخرى، وهذا ما حدث بالفعل عندما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق عام 2003، وقضت بذلك على أي دور فاعل لمقاومة إسرائيل من المشرق العربي.[2]

بالإضافة إلى ذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد إسرائيل بأحدث الأسلحة وتساندها دوما بهدف تمكينها من تحقيق سياستها العدوانية بالمنطقة، وتوفير الحماية لها والدفاع المتواصل عنها في الأمم المتحدة واستعمال حق الفيتو من أجل عدم إدانتها أو إنزال العقاب عليها، ومنحت أمريكا لإسرائيل تأشيرة حرية الحركة في خليج العقبة والبحر الأحمر وبموجبها قامت إسرائيل بالاعتراض المستمر والدائم عل صفقات التسليـح الأمريكي للسعودية باعتبارها دولة من دول المواجهة العربية.[3]

---

[1] – سليم كاطع علي، "**التواجد العسكري في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة)**"، دراسات دولية، العدد 45، ص139. الموقع الإلكتروني:

https:// www. izsj .net

[2] - بن يوسف حكيم، **"السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتأثيرها على صانع القرار العربي (2008 - 2015)"**، (مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014 -2015، ص31.

[3] - محمد محمود الطناحي، **مصدر سابق الذكر**، ص 38.

إن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيش منطقة الخليج العربي في حالة عدم الاستقرار لأنه لو تحقق هذا الأخير وساد السلام بين شعوب المنطقة، لن تكون هناك حاجة إلى السلاح الأمريكي، ولن يكون هناك مبرر لطلب الحماية الأمريكية، أو ضرورة لطلب العون منها.[1]

ومن الملاحظ أن إسرائيل تعتبر البنت المدللة لأمريكا، ومهما فعلت إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا فأمريكا راضية عن ذلك رغما عنها لأن إسرائيل تعتبر حارسة مصالح أمريكا في الشرق الأوسط.

المبحث الثالث:الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران وأثرها على دول الخليج العربي

المطلب الاول: السياسة الإيرانية في الخليج العربي

إن المتتبع للسياسة الخارجية لإيران عموما وتجاه دول مجلس التعاون الخليجي خصوصا منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979 وحتى الآن، يلاحظ أن تلك السياسات تعبر عن مشروع متكامل الأركان، يبنى على أسس ويتم تنفيذه من خلال آليات وله تمويل وأهداف.

والمشروع الإيراني هو باختصار تصدير الثورة وحماية ما أسمته إيران المستضعفين في الأرض، ويستند ذلك إلى مواد في الدستور الإيراني، أهمها المادتين (152 و154)، واللتان تنصان صراحة على حماية المستضعفين في الأرض والدفاع عن المسلمين في كل بقاع

[1] – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، "**أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني**"، مرجع سابق الذكر ص 22.

الأرض، وترتبط السياسة الإيرانية بهوية الدولة ذاتها، وذلك بغض النظر عما إذا كانت السياسة الإيرانية التي تترتب على ذلك تتعارض ومبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتي نصت عليها المواثيق الدولية في هذا الشأن من عدمه وبالتالي من الخطأ الاعتقاد بأن مبدأ تصدير الثورة قد انتهى ، فمحاولة اغتيال أمير دولـة الكويت في الثمانينات كانت أحد أهم مظاهر تصدير الثورة الإيرانية.

بينما رأى الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني أن تحقيق تلك الثورة لن يكون سوى بالقوة، أما من خلال حقبة الرئيس محمد خاتمي فقد تم تغطية هدف تصدير الثورة بمبادئ مثل حسن الجوار وغيرها من المفردات التي تم الترويج لها وكل رئيس تختلف سياسته عن سابقه.[1]

تتوقع إيران في ضوء أهميتها الاستراتيجية، أن تتدرج في أي نظام خليجي أمني مقترح بغض النظر عن النظام الذي يتولى السلطة فيها وعلى الرغم من ذلك، تعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرب معا، إن التواجد العسكري الإيراني على الجزر الإماراتية الثلاثة المحتلة يشكل تهديدا لعمليات النقل البحري والأمني للقوات البحرية في الخليج العربي، وترفض إيران من جانبها أيضا فكرة تنعتها بمسمى "الدولة المارقة" التي ترمي إلى الهيمنة على شؤون الخليج العربي، إن شعار الزعامة الإيرانية منذ أن تولى هاشمي

[1] – أشرف محمد كشك، "**العلاقات الخارجية الإيرانية**"، مركز البحرين لدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة، 2014، ص 08.

رافسنجاني الرئاسة يشدد على ضرورة السعي إلى تأسيس تعاون طويل الأمد مع العالم العربي والتوسع في العلاقات السياسية والاقتصادية.[1]

وما يمكن قوله إن ما يؤيده صانع القرار في إيران أيا كان شيء والواقع شيء أخر، بدليل توتراتها المتصاعدة وتورطها مع جيرانها خاصة السعودية والبحرين، ومع تولي محمد خاتمي 1997 مقاليد الحكم عملت الحكومة الإيرانية على توثيق علاقاتها مع السعودية، حيث يرى الكثير من المراقبين أن الإيرانيين رأو في إقامة علاقات جيدة بين طهران والرياض عاملا أساسيا للشعور بالاطمئنان تجاه مخاوفهم من الوجود الأمريكي في المنطقة، وقد تأكدت هذه الرؤية في ظل اتهامات واشنطن المتكررة لطهران بالوقوف وراء انفجار الخبر عام 1996 (الذي قتل فيه 19 جنديا أمريكيا وجرح آخرون)، في الوقت الذي امتنعت فيه الرياض عن تأييد هذه الاتهامات، فكان خيار التقارب مع إيران والتعاون معها أفضل الخيارات المتاحة أمام السعودية، بعد رؤية الرياض ضرورة مواجهة تحديات ومتغيرات مرحلة ما بعد حرب تحرير الكويت من خلال بناء علاقات مع إيران على أساس أكثر متانة من ذي قبل، وقد عبر عن هذا التوجه سفير السعودية في طهران (عاصم بن أحمد السموتي) بقوله"إن العلاقات بين إيران والسعودية هي لخدمة المصالح الإسلامية، وهما ركنان أساسيان

[1] – أحمد شكارة، "**إيران والعراق وتركيا، الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي**"، مركز الإمارات، سلسة محاضرات الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2003، ص11.

في منظمة المؤتمر الإسلامي،ويتحملان مسؤولية كبيرة لحماية العالم الإسلامي من التحديات التي تعصفه".[1]

ربما يهدف تضخيم الدور الإيراني في الشرق الأوسط، وجعله وأقوى حتى من الدورين الأمريكي والإسرائيلي، وأقدر منهما على الهيمنة إلى قطع الطريق على أي محاولة لعرقلة التقارب العربي – الإيراني عموما والخليجي – الإيراني خصوصا.[2]

ومن الملاحظ مما سبق أن إيران سعت جاهدة لتصدير الثورة لدول الجوار وحماية ما أسمتهم بالمستضعفين في الأرض ، وذلك من أجل الاحتواء على منطقة الخليج العربي وتزعمها ،ومحاربة كل من يحاول المساس بمصالحها في المنطقة .

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران وآثارها على منطقة الخليج العربي

توافقت الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج مع رؤية إيران لدورها الإقليمي، إذ كانت المخاوف الأمريكية من احتمالات تزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة هي الدافع لتقديم العون لإيران بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الدافع للتورط الأمريكي في الانقلاب عام 1952 باعتباره جزء من السياسة الأمريكية لاحتواء الاتحاد السوفيتي وتقليل نفوذه في المنطقة، ومن ثم بدأت إيران في تقوية جيشها بشكل مكثف، في الوقت الذي زادت فيه الولايات المتحدة الأمريكية من حجم قروضها ومنحها العسكرية لإيران، وبدأت إيران منذ

[1] – مخلد مبيضين، "**العلاقات الخارجية الإيرانية 1997_2006 (دراسة حالة السعودية)**"، مجلة المنارة، الرباط، المجلد 14، العدد 2، 2008، ص349.

[2] – طلال عتريسي، "**المشروع الإيراني بين إستراتيجيتي الهجوم والدفاع**"، مجلة المستقبل العربي بيروت، العدد 363، ماي 2009، ص156.

عام 1967 في تطوير سياستها الخارجية استعدادا للقيام بدور القوة الإقليمية المهيمنة في منطقة الخليج في أعقاب إعلان بريطانيا في الانسحاب من منطقة الخليج عام 1971، إذا رأت إيران أنها قادرة على ملئ الفراغ الاستراتيجي في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني وعلى ضمان أمن الخليج وارتبط بذلك عقد صفقات سلاح أمريكية، وإعلان الشاه تحمل إيران وحدها عبئ الدفاع عن أمن الخليج، بل توسيع تلك المسؤوليات لتشمل منطقة المحيط الهندي.[1]

وفي عام 1972 وصل الرئيس نيكسون ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر إلى طهران بهدف تعزيز العلاقات الإيرانية الأمريكية من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم وبموجب هذه المذكرة وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد إيران بالأسلحة المتطورة بما فيها الدبابات والطائرات والغواصات، وقد أنفق الشاه على التسليح الأمريكي لوحده من خلال عقد السبعينات أكثر من مليار دولار، ومن ثم توترت العلاقات الأمريكية الإيرانية مع سقوط الشاه، وانتصار الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني، ورفعت الثورة الإيرانية شعارات دينية وإيديولوجية، وتصدير الثورة للدول المجاورة خاصة تلك التي يوجد أقليات شعبية بين سكانها، ومنذ انطلاقتها استشعرت أمريكا خطورة الثورة الإيرانية على مصالحها في المنطقة، فقد احتجزت أكثر من 66 رهينة أمريكية داخل السفارة الأمريكية في طهران

[1] – منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه مجلس التعاون الخليجي (1989 – 2000)**، مركز الخليج للأبحاث ط1، دبي، 2008، ص112.

أكثر من 444 يوما احتجاجا من الإيرانيين على موقف أمريكا تجاه دعاة الثورة تراوحت بين قطع العلاقات الدبلوماسية و إيقاف كل أشكال الدعم وبخاصة العسكري للنظام الجديد.[1]

في الحقيقة تعتبر معضلة الأسلحة النووية أكبر عقبة تهدد التقارب الأمريكي الإيراني بعد قيام ثورة الخميني 1979، حيث تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن وقوع هذا النوع من الأسلحة في أيدي دول مارقة وخارجة عن القانون الدولي في نظر واشنطن قد يؤدي إلى نتائج وخيمة على امن واستقرار المنطقة والأمن الدولي، ومن ثم فإن امتلاك الأسلحة النووية من طرف دولة مثل إيران لا تجد صعوبة في رفض سياسات واشنطن في الشرق الأوسط بصفة عامة والخليج العربي بصفة خاصة وبرأي الإدارة الأمريكية أنه يشكل خطرا يؤدي إلى خلق أربعة تحديات هي:

1 – احتمال نشوب حـرب نوويــة.

2 – تصاعــد سبــاق التسلـح النــووي.

3 – منـــع انتشار الأسلحــة النوويــة.

4 – مشكلــة نشـــر الأسلحــة النوويــة.

في نهاية عام 2002 برز خلاف بشأن البرنامج النووي الإيراني بعد التقارير التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقتضي بأن إيران لم تعلن عن حقيقة نشاطها النووي حيث خالفت المعاهدة التي تنص على عدم انتشار الأسلحة النووية 1968، إذ يسود القلق

[1] – أيمن يوسف، "**إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الاوسط الجديد**"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 5، العدد 1، اليرموك 2008، ص156.

من أطراف عديدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية أن إيران تخفي وراء البرنامج السلمي برنامجا سريا يسمح بإنتاج البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب (HEU) من أجل صناعة وحيازة أسلحة نووية.[1]

إن الجدير بالذكر أن الاستراتيجية الأمريكية لإدارة أزمة البرنامج النووي الإيراني، اتسمت بقدر كبير من الثبات منذ اندلاع الأزمة وحتى الوقت الحالي، إذا كانت ولا زالت مصرة على عدم السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم والتحول لدولة نووية على غرار دول النادي النووي ولقد ارتكزت الإدارة الأمريكية لهذه الأزمة على ثلاثة عناصر:

1 – الإصرار الدائم على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على إيران لانتهاكها معاهدة منع الانتشار النووي.

2_ تكثيف الضغوطات على الدول التي تقدم التكنولوجيا والمعرفة والمساعدة والمساندة الفنية النووية للبرنامج الإيراني وخصوصا روسيا والصين.

3 – المزاوجة بين الخيار الدبلوماسي واحتمالات استخدام القوة العسكرية ضد إيران، هناك العديد من الدوافع التي تدفع الإدارة الأمريكية نحو تفعيل الخيار الدبلوماسي على الأقل لفترة محددة.

ولقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط على إيران لإيقاف العمل ببرنامجها النووي، إذ صرح نائب وزير الخارجية الامريكية أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في 28 أفريل

[1] – عبد الكريم اسماعيل، "**الاستراتيجية الأمريكية نحو العراق و إيران في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما**"، (رسالة دكتورة كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016 ، ص93 .

2003 حول استراتيجية بلاده اتجاه المنطقة إذ سجل أن حقوق الإنسان وبرنامج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ودعم الإرهاب والتدخل في السياسات الإقليمية، سوف يؤدي بنا إلى إتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية مصالح أمريكا.[1]

أما بخصوص الحوار حول برنامج إيران النووي فيوضح أوباما أنه لا يمانع اللقاء شخصيا مع قيادات النظام الإيراني في حالة ما إذا تطلبت المفاوضات ذلك، ويكون ذلك بعد تحقيق تقدم كبير من الإيرانيين، ويقول:" أوباما أنه لا يعني بقادة النظام الإيراني "أحمد نجاد" فقط وقد يسعى للقاء بقادة آخرين نظرا للسمعة السيئة التي اكتسبها نجاد في أمريكا بسبب تصريحاته في حق إسرائيل".

كما قال أيظا: "إن حواره مع الإيرانيين ليست سابقة في التاريخ الأمريكي، فقد سبق وتحدث رئيس مثل رونالد ريجان مع السوفيات خلال الحرب الباردة، وأنه ينوي على غرار ريجان أن يتحدث بصراحة وقوة مع الإيرانيين في حالة لقائه بهم كما تحدث ريجان بصرامة مع السوفيات ويذكر أوباما أيضا أن سياسة بوش المصرة على عدم الحديث مع النظام الإيراني أضرت بالدبلوماسية الأمريكية وبموقف الدول الأوربية المتحاورة مع الإيرانيين".[2]

ووضع بعض المفكرين من أمريكا مجموعة من النقاط من أجل إعادة بعث العلاقات بين أمريكا وإيران وهي:

---

[1] – شاهر إسماعيل الشاهر و آخرون، "**الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية**" ،"دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب، ط1، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص82 .

[2] – علاء بيومي، "**باراك أوباما والعالم العربي**"، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2008، ص75.

1 – إحياء العلاقات التجارية بين أمريكا وإيران، وعلى واشنطن أن تسمح للشركات النفطية الأمريكية باستئناف عملها في إيران (في 1995 عملت الحكومة الأمريكية على إلغاء عقد بقيمة بليون دولار تم الاتفاق عليه بين إيران وشركة كونوكو ولم يخدم هذا الإلغاء إلا الشركة الفرنسية توتال).

2 – على الولايات المتحدة الأمريكية أن تخفض معارضتها لبرنامج إيران النووي مقابل سماح إيران بتفتيش كامل برامجها.

3_ على الولايات المتحدة الأمريكية أن تسهل قيام اتصالات دبلوماسية بين حلفائها في الخليج وإيران لقيام علاقات أفضل تمهيدا لعلاقات أفضل بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.[1]

وصفوة القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تسهر جاهدة على أن تمنع إيران من امتلاك السلاح النووي من أجل الحفاظ على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والخليج العربي بصفة خاصة، لأن إيران تعتبر الخطر الأول لمصالحها في المنطقة من جهة وأمن إسرائيل من جهة أخرى.

[1] – عبد الله فهد النفسي، "**إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ**"، دار قرطاس، الكويت، 2000، ص50.

خلاصـــــــة الفصـــــل:

ومجمل القول أن السياسة الأمريكية عملت على حماية مصالحها ونفوذها في منطقة الخليج العربي ،وذلك بزرع قواعد عسكرية داخل دول هذه المنطقة وهذا كله يعود لأهمية الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لما يزخر به من موقع استراتيجي ممتاز ومسطحات مائية ومعابر تجارية، كما يعتبر همزة وصل بين القارات الثلاثة (آسيا، أوربا، أفريقيا)، بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية وما تكتسبه من موارد طاقوية (نفط ، غاز) وتمتلك احتياط نفطي الأكبر في العالم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عملت أمريكا على تحقيق أهدافها في منطقة الخليج العربي المتمثلة في حماية أمن إسرائيل، وضمان مصادر الطاقة (نفط) والهيمنة عليه للتحكم في الأسعار و الأسواق العالمية.

وتباينت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في إيران من حسنة إلى سيئة حيث كانت في سبعينات القرن الماضي إيران هي الذراع الأيمن لأمريكا وحليفها الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي، قبل أن تتأزم العلاقات بينهما بانتصار الثورة الإسلامية وسقوط نظام الشاه، ورغبة إيران في امتلاك الأسلحة النووية، وهذا ما أدى بأمريكا لتغيير سياستها نحو إيران والعمل على منعها من اكتساب الأسلحة النووية وذلك للحفاظ على مصالحها في منطقة الخليج العربي وبقائها زعيمة للمنطقة خاصة في السنوات الثماني والعشرون الماضية بدءا من الغزو العراقي للكويت في أوت عام 1990 إلى الأن.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية

تعد السعودية من أكثر الدول التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نظرا لطبيعة وحجم المصالح بينهما. كون السعودية آنذاك في بداية القرن العشرين كانت تتميز بالاستقرار السياسي مقارنة بالدول المحيطة بها، مما فتح الباب أمام القوى الاستعمارية إلى البحث عن مصادر الطاقة البديلة كالفحم لتمويل سفنها، والسعي كذلك إلى البحث عن أماكن تواجد النفط في الدول المحيطة بها، وكذلك المكانة الإستراتيجية التي تتمتع بها السعودية سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز أو لامتلاكها أهم مورد للطاقة من الغاز والنفط في العصر الحديث مما جعلها محور ا هاما من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.[1]

ومن أجل الاطلاع على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية قمت بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث يحتوي على مطالب.

المبحث الأول: العلاقات السعودية الأمريكية.

المطلب الأول: تطور العلاقات الأمريكية السعودية.

المطلب الثاني: القضية الفلسطينية في العلاقات الأمريكية السعودية.

المبحث الثاني: مجالات التعاون بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

[1] – بوعزة مروان، "**العلاقات السعودية الأمريكية بين 2001 – 2004**"، (دراسة في الأبعاد الاقتصادية و الأمنية) (مذكرة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسة تخصص علاقات دولية)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 /2015 ص 8 .

المطلب الأول: المجال الاقتصادي.

المطلب الثاني: المجال الأمني والسياسي وصفقات السلاح الضخمة

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية

المبحـــث الأول: العلاقـــات الأمريكيـــة السعوديـــة

شهدت العلاقات السعودية الأمريكية على امتداد العقود الاخيرة حالات تقارب وتباعد وفق رؤية الطرفين لمصالحهما القومية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية واعتمادا على الظروف السائدة في البيئتين الإقليمية والدولية، و قد شملت حالات من التوتر الشديد في المنعطفات السياسية، وعلى الرغم من التوتر الذي تعرض لها التحالف السعودي الأمريكي، فإنه ظل متماسكا ومن خلال هذا المبحث سنبين بداية العلاقات الأمريكية السعودية وفترات التوتر وهذا من خلال مطلبين هما:

المطلـــب الأول: تطـــور العلاقات الأمريكيـــة السعودية

بدأت بوادر تطور العلاقات السعودية الأمريكية في عام 1930 عندما أوصى كلويس هستون نائب القنصل الأمريكي في عدن بحتمية التمثيل الدبلوماسي في السعودية، لأن هذه الأخيرة تفضل العلاقات التجارية مع أمريكا عن غيرها من دول الغرب بسبب عدم وجود أطماع سياسية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه السعودية، وكانت وزارة الخارجية الأمريكية مترددة في إرساء علاقة مع السعودية لأن الوقت غير مناسب حسب رأيهم.

وبعد إلحاح متكرر من أطراف كثيرة طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من رالف تشسبرو (مساعد الملحق التجاري بالقنصلية الأمريكية في الإسكندرية) أن يقدم له تقريرا تفصيليا عن طبيعة العلاقات التجارية الأمريكية في السعودية.

اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة العربية السعودية في عام 1931 وعقدت معها معاهدات تجارية وصداقة في 07 / 11 / 1933 تم توقيعها في لندن.[1]

اعتبرت المملكة العربية السعودية طوال الحرب العالمية الثانية ذات أهمية إستراتيجية مما جعل أولويات الحلفاء يؤكدون على علاقة ودية بالملك الكاريزمي في البلاد عبد العزيز آل سعود، وتكمن قيمته في موقعه الجغرافي وموقعه المركزي ضمن الإسلام وتأثيره السياسي الإقليمي، ومع ذلك وجدت المملكة العربية السعودية في بداية الحرب نفسها في حالة اقتصادية محفوفة بالمخاطر، حيث شلت ظروف الحرب مصدر الدخل الرئيسي للمملكة، وهذا ما أدى بالحلفاء (الولايات المتحدة، بريطانيا) إلى الإسراع لحل هذه المشكلة لان استقرار المملكة يعني الحفاظ على مصالحها داخلها.[2]

ومهما اختلفت أشكال التعبير عن طبيعة العلاقات السعودية الأمريكية لكن تربطهم علاقة خاصة، كانت نتيجة ارتباط المصالح المشتركة للطرفين، فبينما تمنح السعودية البعد الأمني والسياسي والعسكري الأولوية في علاقاتها مع أمريكا.

[1] – شادي عبد السلام، "**الولايات المتحدة الأمريكية**"، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2007، ص256.

[2] - David Reynolds ,the weation of the Amoglo_Hmericam 1937 _1941 :Astudyim cimpettir cooperatton (comdon europ ,1981) p9.

وتنظر إلى كونها علاقة خاصة تقوم على مصالح الأمن المشتركة والعداء المشترك لقوى التغيير الثوري في المنطقة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترعى مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية بالدرجة الأولى.

ولا شك أن هناك مصالح مشتركة بين كل من واشنطن والرياض، تقوم على عنصر التفاهم المتبادل، فبينما تحتاج الأولى إلى النفط السعودي وتهتم بالتعاون السعودي في إطار الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فإن الثانية بدورها تحتاج إلى التعاون الأمريكي، في مجال التكنولوجيا والأسلحة والأمن والاستقرار وإيجاد حل لمسألة الصراع الإسرائيلي العربي.

وبشكل عام فإن هذه المصالح المشتركة قد انعكست على طبيعة العلاقات بين البلدين في إطار التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والأمنية.[1]

ومنذ تلك الفترة لم تتعرض العلاقات السعودية الأمريكية للقطيعة أو التوتر إلا في عهد فيصل عام 1973، حينما ساهم رفقة عرب النفط قطع تصدير النفط إلى أمريكا على خلفية دعمها لإسرائيل، وقد اغتيل بعدها بعامين 1975 وتولى بعده الملك خالد، الذي أعاد العلاقات إلى طبيعتها واستمرت حتى هجمات 11 سبتمبر 2001 التي يعتقد أنها أحد الأسباب المسؤولة عن تصدع العلاقات بين البلدين.

وعلى الرغم من تفاني المملكة في حربها على الإرهاب، وتقديم جميع أنواع التعاون الاستخباراتي للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن إيران وغيره ا من خصوم السعودية عملوا

[1] – وليد حمدي الاعظمي، "**العلاقات السعودية الأمريكية وامن الخليج**"، ط1، دار الحكمة، بيروت، 1992، ص168.

على إلصاق تهمة أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى السعودية مما نتج عنه قانون (باست) الذي فتح الباب أمام تكهنات كثيرة حول مستقبل العلاقات الأمريكية بعد مرور سبعين عاما من الشراكة.[1]

وتسعى السعودية لتحقيق هدفين هما:

أولا: إعادة انخراط واشنطن في المنطقة بشكل يتناسب مع حاجة السعودية لمساعدتها وفق معطيات المستوى الجديد.

ثانيا: تهدف السعودية إلى إقناع واشنطن بأن أزمات المنطقة المتمثلة في تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية وملفات العراق وسوريا واليمن هي كلا لا يتجزأ، وتسعى كذلك إلى التقليل من نفوذ إيران في المنطقة.[2]

المطلب الثاني: القضيـــة الفلسطينيـــة في العلاقات الأمريكية السعودية

أدركت الرياض بوضوح تناقض وتذبذب النهج الأمريكي في الشرق الأوسط، فقد كانت من جهة تسعى لضمان تزويد الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة ومصالح شركاتها والسيطرة على صادرات النفط من الشرق الأوسط إلى حليفاتها في أوروبا الغربية واليابان الأمر الذي يقتضي تعزيز العلاقات مع البلدان العربية، أو على الأقل المحافظة منها حيث توجد احتياطات النفط الرئيسية، وخصوصا السعودية.

[1] - **العلاقات السعودية الأمريكية بعد قانون جاستا**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، في 11 أكتوبر 2016، تم الاطلاع عليه في: 15 / 03 / 2018 على الموقع الإلكتروني:
http:// www .fikerten .com.

[2] - منصور المرزوقي، **"العلاقات السعودية الأمريكية بين قمتي 1945 و2015"**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 10 سبتمبر / أيلول 2015.
http:// www.studies aljazera.net

ومن جهة أخرى قدمت واشنطن المساعدات الاقتصادية والعسكرية والسياسية لإسرائيل ونهجها العدواني التوسعي الأمر الذي أثر في العلاقات الوطيدة مع الدول العربية.

إن الحكومة السعودية حينما أحست بوزنها المتعاظم في عالم النفط والمال، أخذت تطمح إلى زعامة العالم العربي من خلال تواجد البقاع المقدسة (مكة والمدينة) الأمر الذي تطلب بالضرورة إتباع سياسة معادية لإسرائيل، وكانت مهمة تحرير شرق القدس متماشية ليس مع الأهداف الدعائية والسياسة الخارجية فحسب، بل م-ع مقتضيات تدعيم النظام من الداخل.[1]

كان الملك عبد العزيز كقائد مسلم له مكانة وأثر ملحوظ في العالم الإسلامي لشدة معارضته للحركة الصهيونية، وفي مؤتمر بـلتمور (مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية) 1948، أعلنت فيه المنظمة الصهيونية العمل على تكوين كومنولث (دولة يهودية) في فلسطين وبعد فترة وجيزة من المؤتمر علق ابن سعود بأن هذا المؤتمر يعد غير ودي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأن أي تأييد من قبل هاتين الدولتين لمقترحات مؤتمر بلتمور إنما سيؤدي إلى قطع العلاقات بين العالم العربي والإسلامي وهاتين الدولتين.

ومن جهة أخرى بعث الرئيس روزفلت مبعوثه هوبكنز إلى الملك عبد العزيز لمعرفة توجهاته حول القضية الفلسطينية، والتي لاحظ فيها ثبات موقف الملك تجاه القضية الفلسطينية وبناء على ذلك أرسل الرئيس روزفلت إلى الملك عبد العزيز دعوة لمناقشة تلك القضية مع بعضهم ـا البعض، ومن جهة أخرى فإن روزفلت قد أكد لابن سعود

[1] – أليكسي فاسيلييف، "**تاريخ العربية السعودية**"، ترجمة خيري الضامن، ط4، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2013، ص536.

أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تأخذ موقفا محدد بالنسبة لقضية فلسطين دون استشارته أولا، ومع ذلك فإن ابن سعود بقي غير متأكد من نظرة الأمريكيين إلى القضية الفلسطينية هذا وكانت زيادة النشاط الصهيوني في أمريكا قد أدت في 1944 إلى قرار الكونجرس الأمريكي تأييد الهجرة اليهودية المفتوحة إلى فلسطين وكذلك قرار مؤتمر بلتمور في 1943 الداعي إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.[1]

وأظهر ابن سعود مشاعر قوية مناهضة لليهود، ولم يلتزم بتقديم مساعدات على الصعيد الدبلوماسي، واعتبر أن القضية الفلسطينية مسألة كل المسلمين أي وجوب الوقوف معها.

وقد اعتبرت سياسة ابن سعود حول فلسطين اختبار حقيقيا عقب صدور قرار الأمم المتحدة يوم 29 نوفمبر 1947 يوصي بتقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية وقد ساندت الولايات المتحدة الأمريكية هذا القرار و أفاد التقييم المهني التي أنجزته وزارة الخارجية الأمريكية أن العربية السعودية ستنتقم من أمريكا لدعمها قرار التقسيم الأممي، ربما بإلغاء الامتياز النفطي الأمريكي الضخم.

وكانت اللحظة الحقيقية بالنسبة للو لايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بقطع النفط السعودي في 3 ديسمبر 1947 أي بعد أربعة أيام من التصويت على قرار الأمم المتحدة وأعاد الملك النظر على نحو مفاجئ المترجمين الرسميين الأمريكيين والسعوديين ربما للتأكيد على خطورة الوضع، حيث أضطر أحد مستشاري الملك إلى الترجمة.

[1] – بوعزة مروان، **مرجع سابق الذكر**، ص35.

وعبر السعوديين عن غضبهم تجاه الغرب والسوفيات أساسا لما يقع تجاه دولة فلسطين وظهر ذلك في خطاب وزير الشؤون الخارجية السعودي في خطابه في الجريدة السعودية الرسمية أم القرى بقوله: أننا لا نحارب اليوم اليهود وحده م وإنما الدول الإمبريالية المستبدة التي تـويد تحقيق أهدافها الجشعة المهيمنة على أوطان العالم بغية استعباد الضعيف واستغلاله.[1]

نستنتج مما سبق أن السعودية كانت ولازالت مع القضية الفلسطينية وذلك بدعمها المادي والمعنوي ومحاربة الحركة الصهيونية إلا أن هذا لم يمنعها ببقائها على علاقة وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعاونهما في شتى المجالات.

المبحـــث الثانـــي: مجالات التعاون بيـن السعودية وأمريكا

تعد العلاقات الثنائية السعودية الأمريكية من أبرز العلاقات الدولية في العالم، التي تمثل أواصر ترابط امتدت عبر ما يقارب قرن من الزمن، والتي تأسست على أسس اقتصادية بفضل الشركات النفطية الأمريكية التي مهدت لإقامة علاقات سياسية فيما بعد، إلى جانب وجود قواعد عسكرية تعمل على حفظ أمن المملكة من أي تهديد خارجي،[2]

ويمكن حصر علاقات التعاون بين البلدين في مطلبين كما يلي:

[1] – دورغولد،" **مملكة الكراهية (كيف دعمت العربية السعودية الإرهاب العالمـــي الجديد)**"، ترجمة محمد جليد، ط1، منشورات الجمل، بيروت، 2014، ص، ص96 – 100.

[2] – بوعزة مروان، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

المطلـب الأول: العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية

انسجاما مع النظرة الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية إزاء المملكة العربية السعودية، بدأت تتجسد هذه الإستراتيجية في شكل وجود اقتصادي دائم وحيوي وفعال منذ الإعلان عن أهمية المملكة العربية السعودية بالنسبة للسياسة الاقتصادية الأمريكية وكان هذا الوجود يتركز أساسا على استغلال واستخراج النفط وإيصاله إلى الاقتصاد العالمي وفي مقدمة ذلك حلفاء أمريكا و أوروبا و آسيا ويمكن رصد بداية وجود الاقتصاد الأمريكي وتطوره في المملكة السعودية منذ أواخر 1933 حيث تأسست شركة CASOC للبحث عن البترول واستغلاله في السعودية وعندما تأكدت هذه الشركة من حجم الاحتياطي النفطي الضخم وخاصـة الإنتاج الذي تحول إلى رأس مال كبير و أسواق واسعة تسويقيا، رأت هذه الشركة أن من مصلحتها إشراك عدد من الشركات الأمريكية، وهكذا أدخلت شركة تكساس بحصة مقدارها 30 % وشركة استنادرد نيوجرسي بحصة 30 % وشركة سوكوني فالكوم بحصة10 % و احتفظت شركة استنادرد كاليفونيا لنفسها بملكية 30 % من جملة الأسهم وأصبحت الشركات الأربع مالكة للشركة الجديدة التي أصبحت أسهمها شركة الزيت العربية الأمريكية "ارامكو"*.[1]

[1] – عامر مصباح، "**العلاقات الأمريكية السعودية في عصر القولات**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2008 ص55.

***شركة أرامكو (شركة الزيت العربية الأمريكية) هي شركة سعودية تعمل في مجال النفط والغاز الطبيعي والبتروكيميائي تم تأسيسا عام 1988 يقع مقرها في الظهران وتعتبر أكبر شركة عالمية من حيث القيمة السوقية حيث بلغت قيمتها السوقية في 2015 حوالي 10 تريليون دولار**

يشكل النفط مصدر مداخيل كبيرة للرياض، وفي نية السعوديين الاستفادة من هذه المداخيل للعمـل من أجل رفع مستوى المعيشة اليومية والقيام بمشاريع تنمية بلادهم في كل القطاعات ومن البديهي أن يكون في نية واشنطن الاستفادة من موقعها المتميز في المملكة لتوازن ما بين وارداتها من النفط وصادراتها التي تشمل المواد الغذائية لتصل إلى الطائرات الحربية الأكثر تطورا.

ونشير هنا إلى أن الموقف الأمريكي كان هو الغالب دائما وليس ذلك لاعتبارات سياسية بديهية، وإنما بسبب موقف الأرامكو التي كانت تسيطر على القضايا النفطية والتي كانت لا تشتري احتياجاتها من البضائع والتجهيزات إلا من الشركات الأمريكية، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى بين البلدان المصدرة للمملكة السعودية (معدل 20 % من واردات السعودية) وقد ارتفعت الصادرات الأمريكية اتجاه المملكة العربية السعودية بين عامي (1963 – 1973) إلى ثمانية أضعاف إذ انتقلت من 50 مليون دولار أمريكي إلى 440 مليون دولار وفي عام 1974 تخطت المليار، وفي عام 1976 وصلت إلى ثلاث مليارات أي 52 ضعف لما كانت عليه، وليس من المتوقع أن يحدث أي انخفاض في هذه الحركة سواء من الجانب السعودي أو من الجانب الأمريكي.[1]

[1] – غسان سلامة، "**السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945**"، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1980 ص232.

وتخضع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية لاتفاقات عديدة وفي مقدمتها اتفاقية التعاون في عدة مجالات بين حكومة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والتي بمقتضاها يسعى الطرفان لتوسيع التعاون في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والصناعة بينهما بروح من التفاهم المشترك والتام بينهما من خلال :

أ- إبرام اتفاقية الاستثمارات الخاصة المضمونة بين حكومة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بغية زيادة مشاركة الشركات الخاصة الأمريكية في المشاريع الهادفة إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى المملكة العربية السعودية.

ب- حقق الميزان التجاري بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية فائض ا لصالح الولايات المتحدة الامريكية يقدر بـ :136414 مليون ريال عام 2008.

وبلغت قيمة صادرات المملكة السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 حوالي: 195521 مليون ريال سعودي، مما يمثل 16,63% من إجمالي قيمة صادرات المملكة العربية السعودية للعالم في العام نفسه.

وارتفعت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 بمقدار 48089 مليون ريال سعودي، مقارنة بعام 2007، كما ارتفعت بمقدار 114161 مليون ريال مقارنة بعام 2004 فيما ارتفع معدل نمو الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 حوالي 32,6 % عن العام السابق.

وقد بلغ حجم الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2008حوالي 78903 ألف طن مما يمثل 17,4 % من حجم صادرات المملكة العربية السعودية إلى العالم في نفس العام وبلغت واردات السعوديين من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 حوالي 59107 مليون ريال سعودي مما يمثل 13.69 % من إجمالي قيمة واردات المملكة العربية السعودية من العالم في العام نفسه.[1]

على الرغم من أن التأثير الرئيسي للاقتصاد العالمي على المملكة العربية السعودية يأتي من خلال سوق النفط، إلا أن هناك جوانب أخرى ترتبط بها السعودية مع العالم وذلك من خلال الريال السعودي مرتبط بالدولار الأمريكي بمعدل 4.745 لكل دولار.

ويتوقع الكثيرون أن صادرات السعودية من غير النفط سوف ينمو بنسبة 7% مساوية للنمو المفترض في التجارة العالمية.[2]

ونستنتج مما سبق أن العلاقات الاقتصادية الأمريكية السعودية تمحورت بشكل كبير في مجال الطاقة، أي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى كسب أكبر عدد ممكن من أبار النفط وهذا دليل على أن أمريكا تهيمن على نفط السعودية أكثر من التعاون معها.

[1] – مركز الدراسات والبحوث، **واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية السعودية الامريكية**، غرفة الشرقية، 2010، ص4 على الموقع الإلكتروني:

https://www.chamber .org

[2] - Adne cappellenand Robin chiudhury ,the future of the saudi arabian economy ,statist isk sentrabyra sties Norway,2000 ,s22.

المطلـب الثانـــي: العلاقات العسكرية الأمريكية السعودية

تقوم علاقات التحالف السعودي الأمريكي مبدئيا على صيغة الأمن مقابل النفط والتي جرى التوصل إليها خلال الاجتماع الشهير الذي جمع بين مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز آل سعود بالرئيس الأمريكي روزفلت عام 1945، وبناء على هذا الاجتماع تعهدت واشنطن بضمان أمن السعودية في مواجهة أي أخطار داخلية أو خارجية مقابل التزام الرياض بتأمين امتدادات نفط بأسعار تفضيلية للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وعليه وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في السعودية أفضل دولة في منطقة الخليج العربي لتأمين مصالحها المنشودة و بالمقابل جعلت السعودية أيضا من الولايات المتحدة الأمريكية أفضل حليف خارجي لمصالحها ال خاصة، وبالمقابل جعلت السعودية ايضا من الولايات المتحدة الأمريكية أفضل حليف خارجي داعم لتأمين أمنها القومي، ولأن الغزو العراقي للكويت 1990 شكل تهديدا مباشرا للسعودية، ومن ثم لأكبر مصادر النفط في العالم فقد اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا صارخا لمصالحها الحيوية وأمنها القومي في المنطقة، ومن ثم كان له تأثيرا كبيرا على إستراتيجياتها حيال منطقة الخليج العربي و أرسلت أعدادا ضخمة من قواتها العسكرية إلى السعودية، أي تكثيف وجودها العسكري المباشر في الخليج العربي، كما قامت بالدور الأساسي بإشعار دول الخليج العربي بالأمن والحماية، وما تبعه من سياسة التخويف والترهيب من إيران والعراق، كما دفعت دول الخليج إلى التسلح بكثافة.

[1] - بوضياف نسيمه، **مرجع سبق ذكره**، ص70.

وفي هذا الإطار، طلب الرئيسي الأمريكي بوش الأب من الملك فهد قبيل اجتياح الكويت أن يبادر بطلب المعونة الأمريكية والسماح للقوات الأمريكية بالانتشار في السعودية للدفاع عنها وبعد تريث من الملك وافق على طلب بوش ولكنه علق هذه الموافقة على "سوء الأمور" أي قال: نعم نوافق ... إذ ساءت الأمور، وسارعت واشنطن إلى إرسال قوات جوية وقوات بحرية إضافة إلى السعودية ومنطقة الخليج العربي ووصلت إلى أكثر من (500) ألف جندي أمريكي بالإضافة إلى قوات مصرية وسورية.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم وجودها العسكري في السعودية، ففي عام 1997 كان فيها 5 ألاف جندي أمريكي و4410 خبيرا عسكريا، بالإضافة إلى وجود 130 طائرة حربية، في قاعدتي الظهران والخبر.[1]

ففي عام 2010 وقعت السعودية صفقة تسليح قيمتها 60 مليار دولار فضلا عن تحديث نظامها الدفاعي، وذلك في أكبر صفقة تبرمها الولايات المتحدة الأمريكية على الإطلاق، وهذه الصفقة تشمل شراء 4 طائرات مقاتلة أف 15 جديدة وتحديث 70 أخرى من النوع نفسه وشراء 72 مروحية بلاك هارك، و 70 من مروحيات أباتشي، و36 مروحية لتيل بيرد، وتبلغ قيمة الجزء الأول من الصفقة ، وهو الذي التزمت السعودية بداية بالمضي فيه 30 مليار دولار تشمل 4 طائرات مقاتلة، 178 مروحية من ثلاثة أنواع، كما يجري المسؤولون الأمريكيون مفاوضات مع السعودية لتتعقد صفقة لتتحديث قوتها البحرية

[1] – دانا علي صالح البرزنجي، "**السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث 11 أيلول 2001**"، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية (إقليم كردستان)، 2009، ص، ص42 – 43.

بقيمة 30 مليار دولار وصفها مسؤول أمريكي بالسرية والثنائية، كما تشجع واشنطن الرياض على شراء أنظمة صواريخ تعرف بـ "ثي. أتشي أي ، أي، دي " أو أنظمة الدفاع الحراري المرتفعة، وتحديث صواريخ الباترويت غير أن تكلفة هذا المشروع لا تزال غير معروفة.[1]

وفي عام 2003 وقعت السعودية صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية لشراء 15 ألف صاروخ من طراز ريثون المضاد للدبابات، في صفقة تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار، في وقت لم يتوقع فيه حدوث أي معارك برية على الأراضي السعودية وهناك ادعاءات بأن السعودية حصلت على أسلحة أمريكية قيمتها 90 مليار دولار عامي 2010-2014 وذلك وفقا لتقرير صادر عن الكونغرس الأمريكي حيث تع تبر المملكة العربية السعودية من أكبر مستوردي السلاح على مستوى العالم فقد عقدت في الفترة من 1997 إلى 2000 اتفاقيات شراء سلاح بمقدار 4.9 مليار دولار وفي الفترة من 1997 إلى 2004 بلغت قيمة الاتفاقات 5.6 مليار دولار.

بالإضافة إلى التمرينات العسكرية المشتركة بين أمريكا و السعودية ومنها تدريب القوات البحرية للمملكة السعودية والقوات البحرية الأمريكية في التمرين المشترك (الشعاب الحمراء 16) حيث قاموا بعدد من العمليات الفرضية، منها التدريب على القتال بالذخيرة الحية ومدافع الهاون وتدريبات خاصة بالقناصة، والحركة باستخدام المدرعات، والتطهير من آثار

[1] – لبنى عبد الله محمد علي بيس عبد الله، "**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة السعودية**"، المركز الديمقراطي العربي، في 25 جانفي 2015 وتم الاطلاع في 19 مارس 2018 على الموقع الإلكتروني:
http://www.democratic .de

أسلحة الدمار الشامل، وعددا من عمليات الإخلاء الطبي للجرحى في ميدان في ميدان المعركة بواسطة الطيران.[1]

ونستنتج مما سبق أن المملكة العربية السعودية تعتبر من الدول الأولى في العالم التي تشتري السلاح من أمريكا هذا من جهة ومن جهة أخرى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لحماية أمن السعودية مقابل الاستفادة من النفط و ... المنخفض والقليل التكلفة بالإضافة إلى الأموال والنفوذ.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية

بعد حملة انتخابية ساخنة، فاز رجل الأعمال المرشح عن الحزب الجمهوري دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية الأمريكية مقصيا بذلك مرشح الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون، وقد مثل فوز ترامب مفاجأة كبيرة لقطاع واسع من المراقبين داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، حيث بدأت التكهنات حول السياسة التي ستتبعها إدارته تجاه مجموعة من الأزمات الدولية والعلاقات الخارجية.[2]

وبشكل خاص وما يهم بحثنا هذا فان علاقة ترامب بالمملكة العربية السعودية أي الإستراتيجية التي سيتبعها تجاهها والآفاق المستقبلية للعلاقات بين البلدين، هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث الذي ينقسم بدوره إلى مطلبين هما:

---

[1] – ليندة سلطان، "**تأثير الازمة السورية على العلاقات الامريكية السعودية**"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص استراتيجية وعلاقات دولية جامعة محمد بوضياف، المسيلة)، 2016 – 2017، ص21.

[2] – مروان قبلان، "**أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: انقلاب في السياسة الخارجية ام نسخة باهتة من الجاكسونية؟**"، مجلة سياسات عربية، العدد 24، قطر، جانفي 2017، ص 98.

المطلـــب الأول: استراتيجية دونالد ترامب تجاه السعودية

تعني النتائج التفصيلية المفترض أنها ستترتب عن تبني فرضية استمرار توجهات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه قضايا الشرق الأوسط في ظل إدارة دونالد ترامب التأكيد على أن العلاقات الثنائية الأمريكية – السعودية من أولويات السياسة العامة الأمريكية كأهم القضايا المطروحة في الشرق الأوسط، بل قد تكون من أهم سلم أولويات الرئيس الأمريكي الجديد، فعلى غرار التحول النسبي في م ظامين العلاقات السعودية الأمريكية والتي تعرضت لبعض الفتور خاصة في عهد باراك أوباما بسبب توقيع الاتفاق النووي مع إيران خصوصا وأن علاقة الرياض جاء أثر تصريحات دونالد ترامب حول الملف النووي الإيراني ليؤكد من جديد النقاط المشتركة بين الطرفين.

جاء تأكيد هذا الطرح من خلال مندوب المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة "عبد الله بن يحي المعلمي" الذي أكد من خلال حوار أجراه مع قناة العربية CNN أن المملكة تشارك ترامب في رؤيته بأن "الأنشطة الإيرانية العدائية في المنطقة يجب أن تتوقف ويجب مواجهتها وأن الدول الإسلامية في حاجة إلى معالجة قضية مكافحة الإرهاب بطريقة أكثر فعالية وأكثر جدية".

فضلا عن ذلك، من المتوقع أن يفضل ترامب ومستشاروه ضمان الاستقرار السياسي السعودي على المدى الطويل، بالضغط عليها للقيام بإصلاحات جذرية في صلب نظامها السياسي.

لذلك سيكون هذا النهج موضوع ترحيب في الرياض، وعلى غرار سلفه، أكد ترامب باستمرار على ضرورة تحمل السعودية لحصتها العادلة من العبء في مكافحة الإرهاب.[1]

أما ترامب فزيارته للرياض كانت حدثا تاريخيا، ليسجل التاريخ أن ه أول رئيس أمريكي يزور المملكة العربية السعودية في أول زيارة خارجية له منذ توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، والتعاون السعودي الأمريكي سيكون في أفضل وأحسن حالاته ، ليكون عهد ه والملك سلمان العهد الذهبي لهذه العلاقات التي وصف يومها الأول بالرائع مضيفا مئات مليارات الدولارات من الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية ووظائف عدة فسعادة ترامب فسرتها وكالة الأنباء السعودية الرسمية التي تحدثت عن توقيع 34 عقد في عدة مجالات كان من بينها الدفاع والنفط والنقل الجوي، القيمة الإجمالية للاتفاقات بلغت أكثر من 380 مليار دولار حسب وزير الخارجية السعودية (عادل الجبير) في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الأمريكي "ريكسن تيلرسون" وتعد صفقة الأسلحة هي الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بحسب مسؤول من البيت الأبيض كان قد أعلن أن الاتفاق تم على عقود تسليح للسعودية تبلغ 110 مليار دولار ، ليؤكد بعده "تيلسون" أن الصفقة تدعم أمن السعودية و الخليج في مواجهة التأثير الإيراني واصفا إياه بالسيئ والشرير.[2]

[1] – شاهر إسماعيل شاهر وآخرون، "**الشرق الأوسط في ظل أجندة السياسة الخارجية الأمريكية**" "دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب، ط1، برلين المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص451.

[2] – أحمد عليان، "**العلاقات الأمريكية السعودية**"، باقية وتتمدد، جريدة الأيام السورية، بتاريخ 23 ماي 2017 تم الاطلاع عليه في 25 مارس 2018 على الموقع الإلكتروني:

https://www.ayyamsyria .net .

ولكن الواقع يقول إنه لا يوجد شيء من هذا، فالزيارة ليست تاريخية ، بل هي استمرار لعلاقة طويلة ومستمرة منذ عقود، ويحكمها الاقتصاد العالمي وأمن النظام وحقيقة أن العلاقة قادرة على الصمود حتى في وجه شخصية متناقضة تحريضية كشخصية الرئيس ترامب.[1]

وصف المترشح للرئاسة الأمريكية الملياردير دونالد ترامب السعودية بالبقرة الحلوب التي توفر ذهب ودولارات بحسب الطلب الأمريكي مطالبا النظام السعودي بدفع ثلاث أرباع ثروته كبديل عن الحماية التي تقدمها أمريكا لآل سعود داخليا وخارجيا.

واعتبر ترامب بأنه أول مرشح في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ينتقد السعودية ع لنا ويقلل من شأنها في الأجندة الخارجية الأمريكية، ويعتبر آل سعود البقرة الحلوب لبلاده ومتى ما جف ضرع هذه البقرة ولم يعد يعطي الدولارات والذهب عند ذلك نأمر بذبحها أو نطلب من غيرنا ذبحها أو نساعد مجموعة أخرى على ذبحها، وهذه الحقيقة يعرفها أصدقاء أمريكا وأعدائها وعلى رأسهم آل سعود.

ودعا ترامب العائلة السعودية إلى تقديم ثلاث أرباع ثروة السعودية إلى أمريكا بدلا من نصفها التي كانت تدفعها مقابل حماية حكمها واستمراره في الجزيرة العربية، ورغم ما يقدمه

[1] – بسمة المومني، "**العلاقات الأمريكية السعودية لا تتوقف عند دونالد ترامب**"، بتاريخ: 23 ماي 2017. تم الاطلاع عليه في 25 مارس 2018 على الموقع الإلكتروني:
https://www.btookings .edu.

آل سعود لأمريكا من مال حتى لو كان نصف ثروة البلاد لا قيمة له أمام ما تقدمه أمريكا لهم من حماية ورعاية.[1]

ونلاحظ مما سبق أن سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه السعودية كانت علنية وواضحة، على عكس سابقيه، فقد كانت السياسة الخارجية الأمريكية قبل مج يئه تعمل بمبدأ مقايضة المصالح أي خدمة مقابل خدمة أخرى، أما في سياسته فقد ألغى المقايضة وأصبح يبيع المصالح، أي المال مقابل تقديم الخدمة.

المطلـــب الثانـي: الآفاق المستقبلية للعلاقات الأمريكية السعودية

في ماي 2016 أصدر الملك سلمان بن عبد العزيز مجموعة من الأوامر الملكية الهادفة إلى إعادة هيكلة مؤسسات الدولة ودمج و إلغاء بعض الوزارات و الأجهزة، فعلى سبيل المثال ألغيت وزارة المياه والكهرباء وعدلت تسميت وزارة البترول والثروة المعدنية إلى وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، وتولت بذلك مسؤوليات الكهرباء والصناعة بعد أن عدل كل من مسمى ومهام وزارة التجارة والصناعة لتصبح وزارة التجارة والاستثمار، كما عدلت مسميات ومهام وزارة الزراعة لتصبح وزارة البيئة والمياه والزراعة، وأسندت إليها المهام والمسؤوليات المتعلقة بأنشطة البيئة والمياه.

[1] – ترامب: "**السعودية بقـرة متى جف حليبها سنذبحها**"، تم الاطلاع عليـه في 25 مـارس 2018، أخبارنا المغربية على الموقع الإلكتروني:

https://www.akbarana .com.

كما أعلن أيضا عن دمج وزارتي العمل، الشؤون الاجتماعية في وزارة واحدة باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وإنشاء هيئة عامة للثقافة وأخرى مماثلة للترفيه.

وقد رافقت هذه التغيرات المؤسساتية تغيرات في أشخاص الوزراء كان أبرزها إعفاء وزراء مخضرمين كوزير المالية محمد عساف ووزير البترول علي النعيمي.

وتأتي هذه التغيرات الهيكلية في ظل محاولة الحكومة لتخفيض النفقات ورفع كفاءة الجهاز الحكومي وإفساح المجال لخصخصة بعض الأنشطة الحكومية وتوسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وذلك بما يتوافق مع رؤية 2030 التي أعلنت في أفريل 2016 وتحدد رؤية 2030 الخطوط العريضة لمشروع مفرط الطموح يهدف لإحداث تغير جذري في بنى الاقتصاد والمجتمع، وذلك عبر تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل واستبداله بعوائد صناديق الاستثمار.[1]

وتعد خطة رؤية 2030 الشغل الشاغل للحكومة السعودية على المستوى المحلي، وهي مجموعة من الإصلاحات الترفيهية و الاقتصادية والسياسية الطموحة التي تهدف إلى تحديث الاقتصاد وخفض معدل البطالة وبلوغ درجة معقولة من التنوع بعيدا عن الاعتماد على النفط.

إن هذه الرؤية تضمنت اصلاحات ترفيهية وسياسية واقتصادية إستحسنها المواطن السعودي عامة والشباب بشكل خاص وأدت إلى قبول واسع النطاق.

[1] – عمر شهابي وأحمد العوفي وخليل بوهزاع (محررون)، "**الثابت والمتحول 2017: الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية**"، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2017، ص30.

إن نجاح السعودية في تنفيذ أجندة الإصلاح مساهمة من قوى الاعتدال وفي هيبة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وبالتالي يعتبر الدعم الدبلوماسي لرؤية السعودية 2030 ونجاحها مصلحة مهمة للولايات المتحدة الأمريكية على المدى البعيد.[1]

في إطار رؤية 2030 أعلنت السعودية عن تدشينها لشركة الصناعات العسكرية بهدف توفير أكثر من 40 ألف وظيفة بحلول 2030، وذكرت قناة الإخبارية التلفزيونية المملوكة للدولة (17 ماي 2017) في نبأ عاجل "بحلول 2030 من المتوقع أن تبلغ مساهمة الشركة المباشرة في إجمالي الناتج المحلي للسعودية أكثر من 14 مليار ريال (3,7 مليار دولار)."

ونقلت القناة الإخبارية عن الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ووزير الدفاع قوله "شركة الصناعات العسكرية ستركز على الصواريخ والأسلحة والأنظمة الجوية"، وأضاف بقوله "تسعى لتوظيف 50 %من الإنفاق الحكومي العسكري بحلول 2030، مذكرا أن شركة الصناعات العسكرية ستسهم في جلب استثمارات أجنبية للسعودية وستدخل في مشروعات مشتركة مع كبريات الشركات التصنيع العسكري"، وقال إن الشركة ستعمل أيضا في إصلاح وصيانة الطائرات وفي تصنيع الطائرات بدون طيار.

وتعتبر السعودية من كبار مستوردي الأسلحة في العالم لتصبح شأنها شأن الدول الخليجية الأخرى تنفق جزءا كبير من ثروتها النفطية في اقتصاديات غربية على هيئة

[1] – ناثان فيلد، "**العـودة إلى الأسس: العلاقات الأمريكية – السعودية في عهد ترامـب**"، منتدى فكرة، في 17 أفريل 2017، تم الاطلاع عليه في: 19 مارس 2018 على الموقع الإلكتروني:
https://www.washingtoninstitute.org.

مشتريات أسلحة واستثمارات، لكن الأمير محمد بن سلمان أطلق برنامج "رؤية 2030 " الإصلاحي الذي يهدف لتوفير المزيد من فرص العمل والإيرادات استعدادا لتراجع عوائد النفط في المستقبل.[1]

بعد أكثر من 40 سنة من تبني سياسة فتح باب الاستخدام وتوظيف غالبية المواطنين في القطاع الحكومي، ومازال الاقتصاد السعودي يعتمد بالدرجة الأولى على النفط، يبقى القطاع الخاص في حالة ضعف شديد مع تدني الأجور في جل وظائفه، كل هذه الظروف ستزيد من صعوبة التعامل مع دخول أكثر من 4,5 مليون سعودي وسعودية لسوق العمل.[2]

ومن الملاحظ أن السعودية تسعى إلى إيجاد بديل لاقتصادها الذي يركز بالدرجة الأولى على النفط وذلك بوضع مجموعة من الخطط المستقبلية من أجل النهوض بكافة المجالات وكل هذا يعود على أمريكا بالإيجاب لأن زيادة موارد السعودية تعني زيادة عوائد أمريكا المالية من هذه الدولة.

[1] – **السعودية تعلن عن تأسيس شركة عملاقة للصناعات العسكرية:** في 18 ماي 2017، تم زيارته في: 29 مارس 2018 على الموقع الإلكتروني:

https://www.dw .com.

[2] - Mckinsey&company, sudiarabia beyondoil: the investmentand producturity trans formation (London: Mckiney Gbal Institute ,2015), p15 .

خلاصـــة الفصـــل

تعود العلاقات السعودية الأمريكية إلى القرن السابع عشر وبداية الحملات التبشيرية التي مهدت الطريق وأعطت أرضية خصبة لبناء علاقات بين البلدين من خلال النشاطات التي كانت تقوم بها في منطقة الشرق الأوسط المتمثلة في العمليات الطبية والتعليمية والثقافية وبناء المدارس، والتي ساعدت على بناء علاقات طبية مع أهالي المنطقة في السعودية.

وكانت المملكة السعودية ولازالت تسعى لزعامة الوطن العربي و الإسلامي لما تملكه من ثروة هائلة من الطاقة وهذا الأمر الذي يتطلب بالضرورة إتباع سياسة معادية لإسرائيل أي المطالبة بتحرير فلسطين من أيدي الصهاينة، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم إسرائيل ماديا ومعنويا ، وهذا ما جعل السعودية تختلف مع نظيرتها الأمريكية حول القضية الفلسطينية ومطالبتها بالضغط على إسرائيل من أجل إعادة الأراضي المقدسة إلى أصحابها أي فلسطين.

أما فيما يخص العلاقات السعودية الأمريكية في القرن 21 فقد شهدت جهودا ثنائية بين البلدين للتعاون، وإعطاء فصلا جديدا للعلاقات بين البلدين، تمثلت في الجهود المبذولة من الطرفين السعودية وأمريكا لمحاربة الإرهاب، وتوقيع اتفاقيات السلاح وحفظ الأمن القومي للمملكة من خلال علاقات التعاون ونشر قوات أمريكية في السعودية.

وقد شهدت الفترة الحالية سياسة علنية في العلاقات السعودية الأمريكية أي دفع المال مقابل الأمن و في أغلب الأحيان توفير الأمن للمملكة داخليا وخارجيا والعمل على تقليل النفوذ الإيراني في المنطقة مما يستوجب على السعودية دفع مبالغ خيالية لبقائها على علاقة وطيدة بأمريكا.

ولا بد أن نشير إلى رؤية محمد بن سلمان إلى المملكة عام 2030 من خلال إصلاحاته الترفيهية و السياسية والإقتصادية ،و التي لم يجرؤ أي حاكم سعودي أو ولي للعهد التطرق إليها بل كانت من المحرمات خاصة منها الترفيهية و التي استحسنها المواطن السعودي عامة و الشباب بشكل خاص .

خـــاتمة

خاتمـــــة:

إن عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية تتميز بتعدد المؤسسات المشاركة فيها وتبدوا عملية معقدة لأنها تشمل أنماطا معقدة للتفاعل بين المشاركين، فضلا عن تفاعل المؤسسات والقيادات المشاركة مع بيئة النظام.

وتعمل السياسة الخارجية الأمريكية على ازدواجية المعايير فهي حريصة دوما على تحقيق أمنها القومي بالدرجة الأولى، ثم أمن إسرائيل بالدرجة الثانية مهما كانت التحديات الإقليمية والدولية، بما لا يتعارض مع متطلبات الأمن الإسرائيلي، وهذا هو المبدأ الرئيسي الذي تتبناه أي إدارة أمريكية سواء كانت جمهورية أم ديمقراطية.

وارتبطت السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا بالاعتماد على إستراتيجية معينة هي تأمين تدفق النفط ودعم إسرائيل ومواجهة منافسيها في المنطقة، كما سببت السياسة الأمريكية في الخليج العربي في إزدياد التطرق الإسلامي وتكوين الرأي العام المعادي لها في المنطقة، ويعتقد غالبية الناس في المنطقة بأن دعمهم للسياسة الأمريكية لم يكن مجدي، وأنها تغاضت عن حقوقهم بانحيازها لإسرائيل والأنظمة السياسة الغير ديمقراطية والتي تقوم بخدمة تلك السياسة على حساب مصالح شعوبها.

وقد بدا واضحا أن العلاقات السعودية الأمريكية منذ بدايتها كانت انعكاسا للمتغيرات الداخلية في بعض الجوانب، والمتغيرات الخارجية (الإقليمية والدولية) هي الأخرى قد عكست

تأثيرا هاما على السلوك السياسي الخارجي لصانع القرار في السعودية، وقد أدى هذا التفاعل إلى أن تكون السياسة الخارجية السعودية انعكاسا واضحا لتأثيرات البيئتين الداخلية والدولية في آن واحد.

وعلى الرغم من أن المتغيرات الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والسياسية، قد تركت آثارها جميعا على السلوك السياسي الخارجي للسعودية، يبدو أن بعضها كان يعد عاملا حاسما في صياغة السياسة الخارجية السعودية إزاء العلاقات السعودية الأمريكية.

إن مدى انعكاس الوضع الاقتصادي والقدرات العسكرية مثلا، تأتي من العوامل المؤثرة في الأهمية الراهنة للسعوديين، وازدياد العوائد الاقتصادية النفطية أضحى المحور الأساسي في علاقات السعوديين سواء مع أمريكا أو دولة أخرى ،كما أصبحت القدرة الاقتصادية النابعة منه أحد الأدوات الرئيسية للسياسة الخارجية السعودية، إذ أن عوائده الهائلة قد أتاحت للسعودية تأثيرا كبيرا في مجريات السياسة الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي وذلك عبر استخدامه كأداة للمساعدات الاقتصادية، أو توظيفه كأداة ضغط سياسي على بعض الدول من أجل إحداث تغيير في سلوكها السياسي.

ويبدو أن رؤية محمد بن سلمان للمملكة عام 2030 لقيت رواجا كبيرا وسط المجتمع السعودي خاصة منه الشباب وهي عبارة عن إصلاحات جذرية وعامة وغير متوقعة ترفيهية وسياسية واقتصادية والدليل على ذلك ما نلاحظه من نتائج والتي لم يسبق لأي حاكم سعودي مجرد التطرق إليها فما بالك بتطبيقها، ويبرز هذا من خلال الحفلات التي تقام فيها.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع:

أولا – الكتب بالعربية:

1_ احمد العدوى محمد ، حرب الخليج وامن الخليج، ط1، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر، 1998.

2_ إسماعيل الشاهر شاهر واخرون، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية لفترة الانتقالية بين حكم اوباما وترامب، ط1، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين،2017.

3_ اسماعيل الشاهر شاهر ، اولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009.

4_ العاصي الطويل يوسف ، حملات بوش الصليبية على العالم الإسلامي، ط 2، صوت القلم العربي، مصر، 2010.

5_ بيومي علاء ، باراك أوباما والعالم العربي، ط 1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، 2008.

6_ دورغولد، مملكة الكراهية (كيف دعمت العربية السعودية الإرهاب العالمـي الجديد) ترجمة محمد جليد، ط1، منشورات الجمل، بيروت، 2014.

7_ هاشم عواد عامر ، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2010.

8_ حسن العتيبي منصور ، السياسة الإيرانية تجاه مجلس التعاون الخليجي (1989_2000)، مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي، 2008.

9_ حمدي الاعظمي وليد ، العلاقات السعودية الامريكية وامن الخليج، ط 1، دار الحكمة، بيروت،1992 .

10_ طه مدحت ، حرب الأفكار واللوبي الإسرائيلي في أمريكا، ط 1، نفرو للنشر والتوزيع مصر، 2008.

11_ كرستوفرم، ديفيدسون، ما بعد الشيوخ، الانهيار المقبل للمماليك الخليجية، ط1، ترجمة مركز "أوال" لدراسات والتوثيق، بيروت، 2014.

12_ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الاستخبارات الامريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات، ط1، سلسلة محاضرات، ابو ظبي، 2005.

13_ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرون ط1، أبو ظبي، 1998.

14_مايسل ال ساندي ، الانتخابات والاحزاب السياسية الامريكية، 1ط، ترجمة خالد غريب علي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.

15_ ميرشايمر جون جي ، امريكا المختطفة. اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، ط1، ترجمة فاضل جتكر، مكتبات العبيكان، الرياض، 2006.

16_ محمود السروجي محمد ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005.

17_ محمود الطناحي محمد ، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 2005.

18_ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، امن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، ط1، سلسلة محاضرات الإمارات، ابوظبي، 1997.

19_ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرون ط1، أبو ظبي، 1998.

20_ محمد كشك أشرف ، السياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي، ط1، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2014.

21_ محمد كشك أشرف ، العلاقات الخارجية الإيرانية، مركز البحرين لدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة، 2014.

22_ ناي جوزيف ، هل انتهى القرن الأمريكي ترجمة محمد إبراهيم عبد الله، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2016.

23_ سلامة غسان ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945، ط1، معهد الإنماء العربي بيروت، 1980. عقيل الخطيب مصطفى ، الخليج العربي دراسة في الأصول التاريخية والتطور السياسي ط1، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، 2013.

24_ عقيل الخطيب مصطفى ، الخليج العربي دراسة في الأصول التاريخية والتطور السياسي ط1، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، 2013.

25_ عبد الرحيم محبوب عبد الحفيظ ، واقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي، دار ناشري لنشر الإلكتروني، جامعة أم القرى بمكة، 2012.

26_عبد السلام شادي ، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر 2007.

27_ علي صالح البرزنجي دانا ، السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث 11 أيلول 2001، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية (إقليم كردستان)، 2009.

28_ فهد النفسي عبد الله ، إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ، دار قرطاس، الكويت ، 2000.

29_ فاسيلييف أليكسي ، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيري الضامن، ط4، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.

30_ شكارة أحمد ، إيران والعراق وتركيا، الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي، مركز الإمارات، سلسة محاضرات الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط 1، أبو ظبي ، 2003.

31_ شهابي عمر و العوفي أحمد و بوهزاع خليل (محررون)، الثابت والمتحول 2017: الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت،2017.

32_ تشومسكي نعوم ، ماذا يريد العم سام؟، ترجمة عادل المعلم، دار الشروق، القاهـرة، 1998.

33_ خليل نعمة جميل وآخرون، الفكر السياسي الأمريكي المعاصر وأثره على الوطن العربي، ط1، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2016.

ثانيا : المذكـــــــــرات:

1_ اسماء امينة قاسم ، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة 2003 – 2014، (مذكرة ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص دراسات امنية)، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس ملينة، 2015.

2_ اسماعيل عبد الكريم ، الاستراتيجية الأمريكية نحو العراق وإيران في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما، (رسالة دكتورة، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية جامعة الجزائر 3، 2016.

3_ بن يوسف حكيم، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتأثيرها على صانع القرار العربي (2008 –2015)، (مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014 – 2015.

4_ بوعزة مروان، العلاقات السعودية الامريكية بين 2001 – 2014 (دراسة في الأبعاد الاقتصادية والأمنية)، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسة تخصص علاقات دولية) جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 / 2015.

5_ محمود سليمان النجا وئام ، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر (2001–2008)، (مذكرة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

6_ ميلاس محمد الزين ، مجلس التعاون الخليجي ظل العولمة، (رسالة دكتورة، نوقشت بكلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، فيفري ،2014.

7_ سعاد يحي ، تقييم التكامل لدول الخليج العربي والأثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوربي)، (مذكرة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 –2013.

8– سلطان ليندة ، تأثير الازمة السورية على العلاقات الامريكية السعودية، (مذكرة ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص استراتيجية وعلاقات دولية جامعة محمد بوضياف المسيلة)، 2016 – 2017.

9_ عادل منصف شريف ، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية)، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015.

10_ عوماري كهينة، قداش ايمان، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال إدارة جورج بوش وباراك أوباما 2001 – 2012، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، جامعة تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015.

11_ صايح مصطفى ، السياسة الامريكية تجاه الحركات الإسلامية "ادارة جورج بوش الابن 2000 – 2008"، (شهادة دكتورة، كلية العلوم السياسية والاعلام تخصص علاقات دولية) جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006 – 2007.

ثالثـــا: المجـــــــــــلات:

1_ بشارة مروان ، اهداف الولايات المتحدة الامريكية واستراتيجيتها في العالم العربي (مجلة سياسات عربية، العدد 1: مارس 2013)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، قطر، 2013.

2- باسماعيل عبد الكريم ، السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

3_ يوسف أيمن،إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الاوسط الجديد،مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب،المجلد5، العدد1، اليرموك، 2008.

4_ مبيضين مخلد ، العلاقات الخارجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية حالة دراسة) مجلة المنارة، الرباط، المجلد 14، العدد 2، 2008.

5_ عبد الرحمن ال ثاني فهد ، النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة جيوبوليتكية، مجلة مركز الوثائق والدراسات، عدد23، قطر،2001.

6_ عتريسي طلال ، المشروع الإيراني بين استراتيجيتي الهجوم والدفاع، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 363، ماي 2009.

7_ قبلان مروان، أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: انقلاب في السياسة الخارجية ام نسخة باهتة من الجاكسونية؟، مجلة سياسات عربية، العدد 24، قطر جانفي 2017.

8_ شفيق بسيوني درية ، الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي الثوابت والمتغيرات، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، لبنان، العدد 41 ،2007.

رابعـــا: المواقـــــــع الالكترونيـــــة:

1_البحيري سعد ، ما هو قانون جاستا؟ وكيف سيضر امريكا؟ في: 29 – 09 – 2016 وتم الاطلاع عليه في: 14 – 04 – 2018، على الموقع الالكتروني:

https//:www.almowten.net

2_ الهواري شيماء ، وسائل الاعلام وصنع السياسة الامريكية، المركز الديمقراطي العربي في: 19 – 10 – 2017، وتم الاطلاع في: 21 – 2 – 2018 على البريد الالكتروني:

http://www.democrticac.de

3_ العلاقات السعودية الأمريكية بعد قانون جاستا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، في 11 أكتوبر 2016، تم الاطلاع عليه في: 15 / 03 / 2018 على الموقع الإلكتروني:

http:// www .fikerten .com

4_ المرزوقي منصور ، العلاقات السعودية الأمريكية بين قمتي 1945 و 2015، تقرير مركز الجزيرة للدراسات،1 سبتمبر / أيلول 2015

http:// www.studies aljazera.net

5_ المومني بسمة ، العلاقات الأمريكية السعودية لا تتوقف عند دونالد ترامب، بتاريخ: 23 ماي2017. تم الاطلاع عليه في 25 مارس 2018 على الموقع الإلكتروني:

https://www.btookings.edu

6_ السعودية تعلن عن تأسيس شركة عملاقة للصناعات العسكرية: في 18 ماي 2017 تم زيارته في: 29 مارس 2018 على الموقع الإلكتروني:

https://www.dw .com.

7_ حمودة ايمن ، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، في: 5 – 6 – 2001، تاريخ نشر المقال: 20 – 02 – 2018، على البريد الالكتروني:

https ://www.articles.islamweb.net

8_ كاطع علي سليم ، التواجد العسكري في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة)، دراسات دولية، العدد 45، ص139. الموقع الإلكتروني:

https:// w.w. izsj .net

9_مجلس الامن القومي، الكونغرس . المؤسسة التشريعية الأمريكية، تم زيارة الموقع فـي: 20 ـ 02 ـ 2018 على الموقع الالكتروني:

http: www.ajazeera.net.

10_ مركز الدراسات والبحوث، واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية السعودية الامريكية، غرفة الشرقية، 2010، ص4. على الموقع الإلكتروني:

https://www.chamber .org

11_ عبد الله محمد علي بيس عبد الله لبنى ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة السعودية، المركز الديمقراطي العربي، في 25 جانفي 2015 وتم الاطلاع في 19 مارس 2018 على الموقع الإلكتروني:

http://www.democratic .de

12_ عليان أحمد ، العلاقات الامريكية السعودية، باقية وتتمدد، جريدة الايام السورية، بتاريخ 23 ماي 2017 تم الاطلاع عليه في 25 مارس 2018 على الموقع الإلكتروني:

https://www.ayyamsyria .net.

13_ فيلد ناثان، العـودة إلى الأسس: العلاقات الأمريكية – السعودية في عهد ترامـب. منتدى فكـرة،في17-4-2017، تم الاطلاع عليه في:19_3_ 2018 على الموقع الإلكتروني:

https://www.washingtoninstitute .org.

14_ صالح محمد، دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، في:11_06_2012،وتم الاطلاع عليه في: 21_2_2018على البريد الالكتروني:

http:www .ahewar.org

15_ صناعة القرار السياسي الأمريكي. كيف؟، منتديات بوابة العرب، في: 23 – 12 – 2016، وتم الاطلاع عليه في:21 – 2 – 2018 على البريد الالكتروني:

http://vb.arabsgate.com

16_ ترامب: السعودية بقـرة متى جف حليبها سنذبحها، تم الاطلاع عليـه في 25 مـارس 2018، أخبارنا المغربية على الموقع الإلكتروني:

https://www.akbarana .com .

خامســـــا: الكتب بلغة الاجنبية:

1 - Adne cappellenand Robin chiudhury, the future of the saudi arabian economy, statist isk sentrabyra sties Norway,2000

2 - Mckinsey&company, sudiarabia beyondoil: the investmentand producturity trans formation (London: Mckiney Gbal Institute ,2015

3 - David Reynolds, the weation of the Amoglo_Hmericam 1937 - 1941: Astudyim cimpettir cooperatton (comdon europ ,1981)

فهرس المحتويات

المواضيع	الصفحة
مقدمة.	أ- ي
الفصل الأول :ماهية السياسة الخارجية الأمريكية.	31-12
المبحث الأول :مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية.	22-12
المطلب الأول :المؤسسات الرسمية	18-13
المطلب الثاني:المؤسسات الغير رسمية	22-18
المبحث الثاني:وسائل وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية.	31-22
المطلب الأول:أهداف السياسة الخارجية الأمريكية	26-22
المطلب الثاني:وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية	31-26
الفصل الثاني:السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي.	57-33
المبحث الأول:الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.	39-34
المطلب الأول:المحددات الجيوبوليتيكية	36-34
المطلب الثاني:المحددات الاقتصادية	39-36
المبحث الثاني:الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي.	47-39
المطلب الأول:العلاقات الأمريكية الخليجية	42-39
المطلب الثاني:أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي	47-42
المبحث الثالث:الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران وأثره على دول الخليج العربي.	57-47
المطلب الأول:السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي	50-47

المطلب الثاني:السياسة الأمريكية تجاه إيران وأثرها على منطقة الخليج العربي	56-50
الفصل الثالث:السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية.	84-58
المبحث الأول: العلاقات الأمريكية السعودية.	66-59
المطلب الأول:تطور العلاقات الأمريكية السعودية	62-59
المطلب الثاني:القضية الفلسطينية في العلاقات الأمريكية السعودية	65-62
المبحث الثاني:مجالات التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية.	73-65
المطلب الأول:المجال الاقتصادي	70-66
المطلب الثاني:المجال الأمني والسياسي	73-70
المبحث الثالث:مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية.	74-73
المطلب الأول:إستراتيجية دونالد ترامب تجاه السعودية	78-74
المطلب الثاني:الأفاق المستقبلية للعلاقات الأمريكية السعودية	83-78
الخاتمة.	86-84
قائمة المراجع	99-88

تمـــــت بحمـــد الله